



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

تطور العلاقات الروسية - الاسرائيلية وأثرها على حل الدولتين

2017 - 1948

The development of Russian-Israeli relations and their impact
on the two-state solution

1948 - 2017

إعداد الطالب :

سيف خالد تركي خطاطبة

1570600009

إشراف

الدكتور عبد السلام الخوالدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت

الحكمة، جامعة آل البيت - الأردن

الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2017 - 2018

تفويض

أنا الطالب سيف خالد تركي خطاطبة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ : / / 2018م

إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: 1570600009

أنا الطالب : سيف خالد تركي خطاطبة

الكلية: معهد بيت الحكمة.

التخصص: العلوم السياسية.

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

تطور العلاقات الروسية - الاسرائيلية وأثرها على حل الدولتين

2017 - 1948

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ : / / 2018.

توقيع الطالب:

قرار لجنة المناقشة

تطور العلاقات الروسية - الاسرائيلية وأثرها على حل الدولتين

1948 - 2017

**The development of Russian-Israeli relations and
their impact on the two-state solution
1948 - 2017**

إعداد الطالب :

سيف خالد تركي خطاطبة




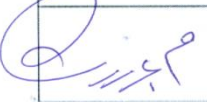
1570600009

إشراف

الدكتور عبد السلام الخوالدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت -
الأردن.

لجنة المناقشة

	مشرفاً ورئيساً	الدكتور: عبد السلام عبد ربه الخوالدة
	عضواً	الأستاذ الدكتور: صايل فلاح السرحان
	عضواً	الأستاذ الدكتور: هاني عبد الكريم اخو رشيدة
	عضواً خارجياً	الأستاذ الدكتور: محمد عبد الكريم محافظة

تاريخ المناقشة يوم الخميس الموافق 2 / 8 / 2018م.

الإهداء

إلى من كلت أنامله واهترأت ليقدم لنا السعادة والأمل والدي الطيب.

إلى من تحملت من أجلنا الشقاء.. رمز الوفاء والنقاء أُمي الغالية.

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى كل من ساندني ورافني في مسيرتي العملية والعلمية

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة ومنّ عليّ بفضله ونعمه التي لا تحصى..

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه.

وبعد:

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور عبد السلام الخوالدة، حيث كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهده ونصائحه

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة آل البيت ممثلة بمسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها ، ولهم مني كل التقدير والعرفان.

كما أشكر كل من مدّ لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع وأثراه وأخص بالذكر مركز الزيتونة للدراسات.

فهرس المحتويات

ب	تفويض
ج	إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	فهرس المحتويات
ط	الملخص
ك	Abstract
1	المقدمة:
3	أولاً: أهمية الدراسة:
4	ثانياً: أهداف الدراسة:
5	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:
5	رابعاً: فرضيات الدراسة.
6	خامساً: منهجية الدراسة.
9	سادساً: حدود الدراسة.
10	سابعاً: متغيرات الدراسة.
10	ثامناً: مفاهيم الدراسة.
13	تاسعاً: الدراسات السابقة:
18	الفصل الأول الدور الروسي في النظام الدولي
19	المبحث الأول المكانة الروسية في النظام الدولي.
35	المبحث الثاني السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل.
46	المبحث الثالث العلاقات الروسية الإسرائيلية

63 الفصل الثاني “ حل الدولتين ” والعلاقات الروسية الإسرائيلية الفلسطينية
64 المبحث الاول “ حل الدولتين ” الماهيه والقرارات
68 المبحث الثاني واقع “ حل الدولتين ” والصراع على القدس
77 المبحث الثالث المواقف الإسرائيلية والفلسطينية والروسية من “ حل الدولتين ”
86 الخاتمة
87 المصادر والمراجع:

الملخص

تطور العلاقات الروسية - الاسرائيلية وأثرها على حل الدولتين

2017 - 1948

إعداد الطالب : سيف خالد تركي خطاطبة

إشراف الدكتور: عبد السلام الخوالدة

هدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة العلاقات الروسية - الاسرائيلية وأثرها على حل الدولتين

وقد تجسدت مشكلة الدراسة في بيان التطور في العلاقات الروسية الإسرائيلية في حل الدولتين، وبناء على المشكلة كان السؤال الرئيسي في الدراسة هو ما أثر التطورات في العلاقات الروسية الإسرائيلية في حل الدولتين.

وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها: أن هنالك علاقة ارتباطية بين العلاقات الروسية-الإسرائيلية وقضية حل الدولتين وللتحقق من صحة الفرضية استخدمت الدراسة مبدأ التكامل المنهجي، حيث تم توظيف مقولات كل من نظرية الدور ومقترَب المصلحة الوطنية ومنهج صنع القرار السياسي بهدف الإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من أبرزها أن الدور الروسي رغم أهميته، ألا انه لم يكن في صالح حل القضية الفلسطينية و" حل الدولتين" بالذات ولأسباب مرتبطة بأولوية امن "إسرائيل" في سلم السياسة الخارجية الروسية وغيرها من المتغيرات

وبناءً عليه، فقد قدم الباحث جملة من التوصيات والمقترحات كان أهمها ضرورة التوسع المنهجي والبحثي لفهم التعقيدات التي تتعلق في دراسة الإقليم وقضاياها بهدف تطوير مدركات جديدة تختص بالتراكم المعرفي وخاصتها في الدراسات الإقليمية، ودراسة الاستيطان، إضافة لبعض التوصيات العملية والتي انصبّت نحو تعميق جبهة المطالبة والمقاومة لحفظ حق الشعوب ومنها الشعب الفلسطيني.

الكلمات الدالة: العلاقات الروسية-الإسرائيلية، حل الدولتين.

Abstract

The development of Russian-Israeli relations and their impact on the two-state solution

2017 - 1948

Prepared by the student: Saif Khaled Turki Calligraphy

Supervised by Dr. Abd al Salam Al Khawaldeh

The study aimed to identify the nature of Russian-Israeli relations and their impact on the two-state solution

The problem of the study was reflected in the statement of development in the Russian-Israeli relations in the two-state solution. Based on the problem, the main question in the study was the impact of the developments in the Russian-Israeli relations in the solution of the two countries.

The study was based on the hypothesis that there is a correlative relationship between Russian-Israeli relations and the issue of two-state solution and to verify the validity of the hypothesis. The study used the principle of systematic integration. The theories of role, approach of national interest and political decision-making were used to take the subject in all its aspects.

The study concluded several conclusions, most notably the Russian role, despite its importance, but it was not in favor of resolving the Palestinian issue and the "two-state solution" in particular and for reasons related to the priority of security "Israel" in the Russian foreign policy and other variables

Accordingly, the researcher presented a number of recommendations and proposals, the most important of which was the need for systematic and research expansion to understand the complexities related to the study of the region and its issues with the aim of developing new perceptions of knowledge accumulation, especially in regional studies, settlement studies, To preserve the right of peoples, including the Palestinian people.

Key words: Russian-Israeli relations, two-state solution.

المقدمة:

تراوحت العلاقات الروسية - الإسرائيلية بين شد وجذب منذ نشوء الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، وشهدت تغييراً في السياسة الروسية منذ الاتحاد السوفياتي وحتى روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، اليوم بين مؤيد للحركة الصهيونية وإسرائيل لاحقاً منذ عام 1947م مروراً بتوتر العلاقات وصولاً إلى استقرارها وتحول العلاقات الدبلوماسية إلى التطبيع وتبادل المصالح المشتركة على امتداد تواتر الرؤساء الروس، والنظرة المتغيرة للشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

وقد كان الموقف الروسي متذبذباً اتجاه عملية السلام منذ عام 1948م والتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 181، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، والذي كان لتعاطف الاتحاد السوفياتي مع الحركة الصهيونية آنذاك دوراً في العلاقات الروسية - الإسرائيلية من جهة وتغيير العلاقات الروسية - العربية، مروراً بمراحل الحرب الباردة، وباتفاق أوسلو 1993م وتشكيل اللجنة الرباعية والتي تعد روسيا أحد أطرافها، والذي انبثق عنه تحديد خارطة طريق والتطلع إلى اعتراف بدولة فلسطينية عام 1999م، والعلاقات الروسية الإسرائيلية والاتفاقيات التي تمخضت عنها نظرة مختلفة لكلا الطرفين ودوراً في عملية السلام ذات الأبعاد المختلفة.

وقد قامت الرؤية في " حل الدولتين " على قيام دولتين لشعبي في فلسطين تتعايشان جنباً إلى جنب بسلام، بحيث تشكل حدود الدولة الصهيونية 78% من الأرض مقابل 22% لأصحاب الأرض الفلسطينيين. وبناءً على ما تقدم تناقش الدراسة الحالية تطور العلاقات الروسية - الاسرائيلية وأثرها على " حل الدولتين "، وهل سيساعد تطور العلاقات على بلورة " حل الدولتين " ويصبح في حيز التنفيذ.

لكن مع مرور العقود السابقة ووصولان للإجراءات الإسرائيلية غير القانونية والمادية والاستيطانية والتي أواخرها تمثلت بالاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة أبدية وكاملة لـ "إسرائيل" إضافة للقانون الأساسي الجديد المتمثل بـ "يهودية الدولة" وهويتها الواحدة فان " حل الدولتين" يتوارى أو يوشك كما كل المحاولات والمبادرات، في ظل بيئة عربية تتراجع فيها أوزان القوة لدى العرب، سوى أوزان المقاومة الفلسطينية والعربية المطوقة لصالح "إسرائيل"

إن هذه الدراسة تحاول جاهده تبيان ما سبق، وفحوى سؤالها الرئيسي، ما اثر تطور العلاقات الروسية الإسرائيلية على " حل الدولتين"؟ مستخدمة مبدأ التكامل المنهجي، حيث اعتمدت على استخدام منهج نظرية الدور، ومنهج صنع القرار الخارجي، ومقترح المصلحة الوطنية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة على مستويين:

المستوى النظري:

محاولة الإسهام في تطوير منظور تفسيري ما امكن لفهم التعقيدات المنهجية التي تشوب دراسة العلاقات الدولية في ظل تصاعد دور بعض القوى التي توارت بعد "انهيار النظام الثنائي القطبية" وتحولاته الأيدلوجية.

تبرز أهمية الدراسة في السعي لإثراء المكتبة العربية، فيما يدور حول العلاقات الدولية في العالم ومنها العلاقات الروسية "الإسرائيلية" من حيث الرؤية، والسياسات، والتحالفات، والقدرات العسكرية، والاقتصادية، بشكل عام، وخاصة مالات الصراع العربي الإسرائيلي.

أثارة الاهتمام العلمي والبحثي، فيما يتعلق بفهم مستقبل دراسة المنطقتين العربية والشرق أوسطية وقضيتها المركزية، "القضية الفلسطينية"، وفق معطيات تحليل جديد يخص الباحثين العرب خصوصاً، والسعي للتخلص من الارتهان للمداخل التقليدية للتصورات النظرية المستقرة في حقل الدراسات الإقليمية.

المستوى التطبيقي:

1. السعي نحو إفادة المهتمين في هذا الجانب، خاصة صناع القرار العرب، نظراً لأهمية العلاقات الروسية "الإسرائيلية"، وتأثيرها على الصراع العربي "الإسرائيلي" وأهمية روسيا وإمكانية التوصل إلى تطبيق هذا الحل، ومدى قدرتها على التأثير في السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام و"حل الدولتين" بشكل خاص وفيما يخص قضية اللاجئين بشكل أكثر خصوصية.

2. الكشف عن إمكانية استثمار التقاطعات المصلحية للقوى الدولية والإقليمية في تصعيد المطالب العربية والفلسطينية، ووضعها على طاولة التفاهات والتحالفات في الإقليم المضطرب محاولة إثارة الانتباه والإسهام في وضع خطة عمل لفك الالتباس الذي يغلف المبادرات والقرارات الأممية، بشأن القضية الفلسطينية وكيفية التوفيق بينها، والتعاطي مع معطياتها وتضارباتها وبيان الموقف الروسي كعضو دائم في مجلس الأمن.

3. إبراز دور الدين في الصراعات الطائفية والايولوجية والتبريرات المرتبطة بالحرب على الإرهاب، وأهمية ضرورة التأكيد على حق المقاومة العربية الفلسطينية خصوصا، وتطوير خطاب عربي جديد ينطلق من مبدأ حق المقاومة في ظل تشوش واضطراب واختلاط الخطاب فيما يتصل بالحرب على الإرهاب، وفي مواجهة الدعاية والضغوط الإسرائيلية والقوى الإقليمية والدولية المتماهية معها.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

بيان ماهية “ حل الدولتين ” وموقف الجانب الإسرائيلي من هذا الحل وكذلك الجانب الفلسطيني.

تشخيص مكانة “ حل الدولتين ” في اهتمامات القوى الدولية الكبرى ومنها روسيا خصوصا.

التعرف إلى المكانة الروسية في النظام الدولي وقدرتها في دفع “ حل الدولتين ” إلى حيز التنفيذ في ظل تصاعد طموحاتها في الإقليم والمنطقة.

بيان مدى أهمية العلاقات الروسية العربية والتأثير الروسي على إسرائيل لقبول “ حل الدولتين ” في ظل تشابك هذه العلاقات.

الكشف ما امكن عن خصائص الأثر الخاص بالعلاقات الإسرائيلية العربية، من زاوية فهم مسالك وتشابكات تلك العلاقات واستبصارها من الجانب العربي والفلسطيني خلال فترة الدراسة بالذات، في ظل انشغال الدول العربية بمشكلاتها الداخلية وتصدعات النظام الإقليمي العربي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتجسد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر تطور العلاقات الروسية- الإسرائيلية على حل "الدولتين"؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الاسئلة:

ماذا نعني بـ" حل الدولتين" وما هي بنوده ومشكلات تطبيقه؟

ما طبيعة وتاريخ العلاقات الروسية - الإسرائيلية وتأثيرها في القضية الفلسطينية؟

ما المكانة التي تحظى بها روسيا في العالم والتي تجعلها قادرة في التأثير على "حل الدولتين"؟

ما موقف إسرائيل من " حل الدولتين" ومساهماتها في هذا الحل؟

ما طبيعة الموقف العربي والفلسطيني والجهد المبذول بهذا الصدد؟

ما هو المستقبل الخاص بحل القضية الفلسطينية وخاصة " حل الدولتين"؟

رابعاً: فرضيات الدراسة.

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي:

هناك أثر سلبي لتطور العلاقات الروسية- الاسرائيلية على " حل الدولتين".

ينبثق من الفرضيات السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

كلما تطورت العلاقات الروسية- الإسرائيلية نحو الأفضل كلما تراجعت فرصة "حل الدولتين".

هناك علاقة ارتباطية بين كل من الواقع الفلسطيني والواقع الإسرائيلي في عملية "حل الدولتين".

هناك علاقة طردية سلبية بين تطور المكانة والطموحات الروسية في المنطقة و" حل الدولتين".

خامساً: منهجية الدراسة.

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية فمن الأنسب استخدام مبدأ التكامل المنهجي للإحاطة بمشكلة الدراسة والإمساك بأطرافها

منهج نظرية الدور:

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سايكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مع إسهامات بروس بيدل، فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أي السلوكان أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو هنا "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية"، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية :

تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى - كبرى - إقليمية - صغرى) و منه يتحدد توجهها.

تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية، ويأتي توظيفها واستخدامها للكشف عن الدور الروسي في النظام الدولي، كونها مركز ثقل دولي وانها ذات حجم متناسق مع طموحاتها إلى حد بعيد، خاصة أنها على تماس تقليدي مع المنطقة وانشغال وتدخل كبير وهذا ما تكشف عنه الأزمات العربية الراهنة وتلك التحولات الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي.

منهج صنع القرار الخارجي:

وابرز رواد هذا المنهج ريتشارد سنايدر واليسون وبحسب هذا المنهج يمكن معرفة السياسة الخارجية للدول من خلال معرفة صنع القرار السياسي الخارجي وما يحيط به من متغيرات، وينطلق من ثلاث فرضيات: (الكفارنة، 2009)

اولا: دراسة العوامل النفسية والاجتماعية والسلوكية لصانع القرار السياسي الخارجي، لان حركة صنع القرار تتأثر بكيفية إدراكهم للموقف، فضلا عن متغيرات داخلية وخارجية

ثانيا: دراسة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المساهمة في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

ثالثا: دراسة كيفية اتخاذ القرار السياسي الخارجي حيث يساعد المنهج على التعرف على مختلف القوى المساهمة في صنع القرار.

ويمكن توظيف هذا المنهج بما يخص المشكلة الدراسية الراهنة من خلال انه منهج يساعد في الكشف عن السلوك الخارجي لأطراف الموضوع حيث تتقدمهم روسيا، إسرائيل والفلسطينيين في ظل تفاعلات السياسة الدولية ومواقفها الخارجية، وكذلك بالكشف عن مخرجات الداخل لدوائر الثلاث، في ظل تنامي الطموحات الروسية وتأثيرات اللوبي في روسيا، واختلال امن "إسرائيل" في مقدمة السياسات الخارجية المرتبطة بالمنطقة خاصة في الآونة الأخيرة، وأثار ذلك على حق تقرير المصير الفلسطيني، في وقت يتجه الداخل الصهيوني إلى اليمين المتطرف الرفض لأية حلول، تدعمه مظلة وإدارة أمريكية تبنى على صد بعيد كل التوجهات.

مقترح المصلحة الوطنية:

ينبثق هذا المقترح من النظرية الواقعية، باعتبار أنه مفهوم يرتبط إلى حد كبير بنظرية القوة وارتبط بهانز مور جانتو"، (الأمريكي الأصل وأستاذ العلاقات الدولية)، الذي لم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة؛ إذ تظل القوة هدف السياسة الخارجية، وهي هدف رئيس من أهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين

يرى أصحاب هذا المنهج أن سلوك الدولة، ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدولية يعرف من خلال إدراك المصالح الوطنية، باعتبار أن تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي وهذا يساعد بالكشف عن المصالح الوطنية الدافعة لسجلات الصراع حول فلسطين والى أي مدى تحقق أوزان القوى لأطرافه والفاعلين فيه غالباً طرف على آخر، وان هي تتجه تقليدياً لصالح "إسرائيل".

كما يمكن الانتفاع من مقولات ومداخل المناهج والمقتربات السابقة من خلال، تشكيل صورة انتظام حول مشكلة الدراسة المتمثلة بالقضية الفلسطينية واحد أطروحات حلها والمتمثلة بـ "حل الدولتين" فمن خلال أعمال الزاوية المرتبطة بنظرية الدور فان ذلك يساعد في الكشف عن المكانة والدور الذي تحتلها روسيا في النظام الدولي وتأثيرها في الإقليم الحاضن للقضية الفلسطينية ويلحظ هذا بعد تعافي روسيا ونزوع تمددها للمنطقة خصوصاً، كجزء من الصراع التنافسي للقوى الكبرى وخاصة الحليف الرئيسي "لإسرائيل" وهي الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل تصدع النظام الاقليمي العربي وهشاشة امنه القومي.

سادساً: حدود الدراسة.

حدود زمانية: حيث تشغل الدراسة في فهم العلاقات الروسية - الإسرائيلية واثرها على حل " الدولتين" خلال الفترة 1948-2017 ومبررات هذه الفترة

أن اختيار عام 1948 كبداية للفترة الزمنية للدراسة، ذلك لأن هذا العام هو عام الذي تم فيه احتلال فلسطين وإعلان دولة إسرائيل الذي تم الاعتراف بها في عصبة الأمم المتحدة في نفس العام وكانت روسيا أول دولة اعترفت بإسرائيل كدولة.

أما اختيار عام 2017 كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، فان سببه تصاعد فعاليات النظام الدولي وقضاياها المركزية كالقضية الفلسطينية كوجهة اهتمام ومدخل للقوى الكبرى في المنطقة ومنها روسيا.

مثلت روسيا ومنذ زمن الاتحاد السوفييتي احد الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي وجعلت من الإقليم الشرق أوسطي محل اهتماماتها وطموحاتها الاستراتيجية في تمدها عبر هذه المنطقة الحاضنة للقضية الفلسطينية، سواء في أزمنة الصراع أو المفاوضات.

كان لتحولات الأخيرة ومنذ اندلاع الثورات العربية (2011) اثر كبير للقوى الكبرى المتداخلة في المنطقة تأثير بالغ على تفاعل التعقيدات بين القضية الفلسطينية وطموحات تلك القوى وفي مقدمتها روسيا التي تمادت بشكل فض طموحات الشعوب العربية في التغيير خاصصتن في سوريا وليبيا، جاعلة من "اسرائيل" وحلفائها أولوية حمايتها بدوافع مصلحة او ايدلوجية وما لذلك من اثر على القضية الفلسطينية.

الحدود المكانية: تتمثل في روسيا وفلسطين " وإسرائيل".

الحدود الحقلية: تنتمي الدراسة بموضوعها وانشغالها الى حقل دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وبتكيز أدق إلى قطاع الدراسات الاقليمية.

سابعاً: متغيرات الدراسة.

يظهر من خلال هذه الدراسة المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: تطور العلاقات الروسية- الإسرائيلية.

المتغير التابع: "حل الدولتين" القضية الفلسطينية.

ثامناً: مفاهيم الدراسة.

السياسة الخارجية:

التعريف الاسمي:

ويعرفها فيرنس وسنايدر " هي منهج العمل أو مجموعة القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" ويعرفها مازن الرمضاني بانها " السلوك الخارجي الهادف المؤثر لصانع القرار" ويعرفها محمد سليم السيد " هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"

التعريف الإجرائي:

هي البرنامج الذي تستخدمه الدول موضوع الدراسة خلال الفترة الزمنية لدراسة لتعامل مع بعضها البعض لتحقيق أكبر قدر من مصالحها عند احد الأطراف، ومن الممكن أن يكون على حساب علاقاتها مع باقي الأطراف سواء كان باستخدام الطرق الدبلوماسية أو الضغط الدولي والذي يتلاءم مع السياسة الداخلية للدولة

العلاقات الدولية :

التعريف الإسمي:

يعرفها هانس مورجانتو أستاذ العلاقات السياسية الدولية الشهير أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية . وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة ويعرفها ستانلي هوفمان الذي راجت أفكاره في الستينات فيقول ((إن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا))

التعريف الإجرائي:

جميع العلاقات التي حدثت بين روسيا وإسرائيل في الفترة الممتدة بين عامي 1948 وحتى عام 2017 والتي تشمل التأثير السياسي والاجتماعي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسياحي والايديولوجي، والذي كان له الأثر على العلاقات العربية "الإسرائيلية" أو العربية الروسية وعلى راسها " حل الدولتين".

الدراسات الإقليمية:

ويقصد بها ذلك الفرع من الدراسات الخاصة بالمناطق والأقاليم المتعددة حول العالم كما أنها توصف بالجواز او السجال في حقل الدراسات الدولية: الدولية - الإقليمية والتي ازدهرت بعد خمسينيات القرن الماضي اثر تصاعد أدوار دول إقليمية وانبعاث تيارات حديثة وما بعد حديثة أخذت بالأحاح على أهمية الاعتبار للخصوصيات الحضارية والوطنية والإقليمية المتشابهة، ما يساند فهم طبيعة النظام الدولي وانتظاماته، كمدخل دراسية

حل الدولتين :

التعريف الإسمي:

هو حل مقترح للصراع العربي "الإسرائيلي"، وهو المقابل لمحاولات تتمحور حول حل الدولة الواحدة والذي لا يحظى بتأييد معظم الدول. يقوم هذا الحل على أساس دولتين في فلسطين التاريخية، تعيشان جنباً إلى جنب، هما دولة فلسطين إلى جانب دولة "إسرائيل"، وهو ما تم إقراره في قرار مجلس الأمن 242 بعد حرب 1967 وسيطرة إسرائيل على باقي أراضي فلسطين التاريخية اعتمد بعض الفلسطينيين هذه المبادئ في عام 1974 بالبرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، حيث شكلت ما يعرف بـ جبهة الرفض. أصبحت فيما بعد مرجعية المفاوضات في اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل".

وهو اقتراح لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قيام دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب، إحداهما دولة "إسرائيل" وتشكل ما مساحته 77% من الأراضي، وقيام دولة فلسطينية تقوم على حدود 1967 وتمثل ما نسبته 23% من أرض فلسطين التاريخية (أبو عبود وآخرون، 2015).

التعريف الإجرائي:

ما حدث على الاقتراح المعلن عالمياً بعودة الكيان الصهيوني إلى حدود الـ 1967، وعزمها القيام بتطبيق القرارات 242، و338 المنصوص عليها في الاقتراح.

تاسعاً : الدراسات السابقة:

هناك عددا من الدراسات السابقة حول العلاقات الروسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي لها صلة كبيرة بموضوع الدراسة سواء كان العلاقات الروسية-الاسرائيلية، أو " حل الدولتين"، وبالتالي سيتم عرض الدراسات السابقة والوقوف على ما اختلفت أو تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

دراسة السيد(2000): " روسيا والدولة الفلسطينية المنتظرة: رؤية مستقبلية"، عرضت الدراسة أسس السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط، والتي اعتبرت فيه الشرق الأوسط من أولويات السياسة الخارجية الروسية وبالتحديد العلاقات الروسية الفلسطينية وذلك لارتباط المصالح الروسية بالدولة الفلسطينية، كما تناولت الدراسة أطر العلاقات الفلسطينية الروسية، وإدراك إسرائيل لأهمية روسيا. وقد توصلت الدراسة إلى: أهمية الدور الروسي في الشرق الأوسط، وضرورة العلاقات العربية الروسية لما لها من شأن في أيقاف تعاظم نفوذ اليهود في روسيا، والتنسيق والتعاون مع التيارات الروسية المناهضة في روسيا لوقف النفوذ، كما توصلت الدراسة إلى أن للعلاقات الروسية الاسرائيلية الإيجابية أثر سلبي على موقف روسيا تجاه قضية الدولة الفلسطينية والذي يرجع إلى محدودية الدور العربي في دعم القضية الفلسطينية.

دراسة الشوبكي(2008): " السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية"، هدفت الدراسة تفسير وإيضاح الرؤية والسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ومرت الدراسة بعدة تصورات للسياسة الروسية ومواقفها تجاه العالم والدول العربية، والدور الذي لعبته روسيا برؤيتها المستقلة عن السياسة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة روسيا الخارجية ظهرت عموماً بعدم الثبات تجاه منطقة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية. لكن هذا لا يعني عدم التوازن، فتذبذب السياسة الروسية كان في الاستمرارية، وليس في المواقف، وأن السياسات الروسية الأخيرة لا تخرج عن محاولة روسيا البقاء على الساحة الدولية، بما يضمن عودتها مستقبلاً إلى ما كانت عليه، إضافة لذلك فإن سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية تأثرت بعوامل أخرى تتمحور حول المشاكل الروسية الداخلية والعلاقات الروسية الإسرائيلية والروسية الأمريكية، إضافة لبعض العوامل الإقليمية.

دراسة أسمر(2011): " العلاقات الفلسطينية- الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأثرها على عملية السلام"، هدفت الدراسة التعرف إلى دور روسيا وسعيها الفاعل لاستعادة توازنها على الساحة الدولية، والتعرف إلى حقيقة العلاقات الفلسطينية الروسية، وأي نوع من الآمال يمكن تعليقه على الدور التي تقوم به روسيا لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقات مرت بمراحل بداية من 1917 مروراً بحرب حزيران 1967 ومن ثم منظمة التحرير الفلسطيني، ومن ثم اعتراف روسيا بالسلطة الفلسطينية، ومن ثم خلصت الدراسة إلى أنه ليس هنالك أي تعويل مطلق على الموقف الروسي تجاه قيام دولة فلسطين والسبب الذي يمنع ذلك هو علاقة روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

دراسة أبو سمهدانة (2012): " الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط- دراسة حالة القضية الفلسطينية"، هدفت الدراسة التعرف إلى الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في ولاية الرئيس فلاديمير بوتين 2000 - 2008، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم التغيرات التي طرأت على الاستراتيجية الروسية أو السياسة الروسية تجاه الدول العربية أنها أصبحت ذات بُعد منفعي واقعي بعد أن كانت ذات بُعد أيديولوجي تقوم على المثالية، وعدم امتلاك روسيا مقومات التأثير على الجانب الإسرائيلي والفلسطيني للتدخل في حل الصراع الفلسطيني، وأن الاستراتيجية الروسية تميل بدرجة أساسية لخدمة مصالحها وليس لخدمة القضية الفلسطينية من خلال مواقفها المختلفة والمستقلة عن الرؤية الأمريكية.

دراسة قاسم(2013): " الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030"، هدفت الدراسة التعرف إلى أحد أهم مداخل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الجيوسياسي، ودراسة مراحل التغير في فلسطين منذ بداية القرن العشرين الميلادي، حيث أظهرت الدراسة الدور البريطاني في التأسيس للصراع الديمغرافي الجيوسياسي بإصداره تصريح بلفور وما نتج عنه من تسهيل الهجرة اليهودية لفلسطين ومساعدتهم على امتلاك الأراضي في فلسطين، إلى إعلان قيام إسرائيل على أرض فلسطين، كما تتبعت الدراسة مراحل التغير الديمغرافي ما قبل النكبة وما بعدها مروراً باحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في عام 1967، وما تمخض عنها من تغيرات، وقد استشرفت الدراسة التغيرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية المتوقعة لغاية العام 2030. وخلصت الدراسة إلى دراسة استشرافية لسيناريو الحل المقترح للصراع ومنها " حل الدولتين"، كما ناقشت حل الدولة الواحدة " ثنائية القومية" مقوماتها ومعوقاتهما على ضوء التفوق الديمغرافي الفلسطيني بحلول عام 2015.

دراسة محمد(2013)" العلاقات الروسية - الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام، هدفت الدراسة التعرف إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية وإسرائيل، وتطبيع العلاقات بين الدولتين، ومناقشة مؤتمر مدريد وما تمخض عنه، وبحث الملفات المرتبطة به، وقد توصلت الدراسة إلى تعاطف الجانب الروسي مع إسرائيل، والرغبة في عقد مؤتمر مدريد كان نتيجة لرغبة روسيا في الوجود داخل الشرق الأوسط وبسط النفوذ، بالإضافة إلى مؤكدة على دور روسيا الدولي في عملية السلام، ولعب روسيا دورا ذو فاعلية وتأثير روسيا على الصعيد الدولي، واستعادتها مكانتها كقوة سياسية تساهم في الأمور السياسية بقوة ومنها قضية السلام في الشرق الأوسط، وأن الدافع الرئيس لروسيا في عملية السلام هو رفض اليهود الروس والذين يسيطرون على المرافق الاقتصادية الروسية، والاسرائيليين من أصل روسي، والأعمال الاقتصادية المشتركة، والإرهاب والتي شكلت بمجملها إعادة فتح العلاقات بين الروس والاسرائيليين، كما خرجت الدراسة بأن الخلاف في العلاقات كان حول الملف الإيراني، والملف النووي، والملف السوري والملف الجورجي.

دراسة المغازي(2014): العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي" - دراسة استشرافية، هدفت هذه الدراسة التعرف إلى التطور الحاصل في إعداد السكان في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعرض مكونات النمو، وتتبع الهجرة العكسية أو المضادة من إسرائيل، وتحدثت الدراسة عن دور إسرائيل في إحداث التغيير الديمغرافي وإدراكها التفوق السكاني ودوره في البقاء والسيطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن عدد السكان الفلسطينيين البديل المرجح سيصل في عام 2040 إلى 12.042 نسمة مقابل 8.98 الف نسمة للجانب الإسرائيلي، وسيشكل الفلسطينيون ما نسبته 57.3% من جملة السكان في فلسطين التاريخية، وأن نسبة الهجرة العكسية من إسرائيل هي في ازدياد.

دراسة رمان (2017): "العلاقات الروسية الإسرائيلية" هدفت الدراسة التعرف إلى علاقات روسيا وإسرائيل والمقاربات المختلفة بينهما من حيث الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتنسيق في المسألة السورية، والتوافق الروسي الإسرائيلي ضد الإرهاب، كما هدفت التعرف إلى مجالات التعاون، وخلصت الدراسة إلى استنتاجات مفادها حول علاقة إسرائيل بروسيا قائمة على عبارة مختصرة "أحترمه - ولكن أخطر منه"، كما خلصت الدراسة إلى أن روسيا تسعى إضعاف الولايات المتحدة والإمساك بالشرق الأوسط، من خلال تحسين دبلوماسيتها المرنة، كما أن تصدير السلاح الروسي إلى الشرق الأوسط يتعارض مع المصالح الإسرائيلية، وخلصت عدة استنتاجات إلى أن العلاقات الروسية الإسرائيلية ستبقى رهينة المصالح المشتركة بينهما.

دراسة عاموس يادلين، 2018م، بعنوان "سيناريوهات المتوقعة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي" والتي نشرها معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، حيث انتهى مشروع الدراسة إلى ستة خيارات متوقعة لحل الصراع تتمثل بـ: استمرار الوضع القائم، " حل الدولتين"، عملية إسرائيلية للانفصال عن الفلسطينيين، ضم المستوطنات، مناطق من الضفة الغربية، دولة واحدة مع حقوق محدودة للفلسطينيين، وكان الخيار الخاص بـ " حل الدولتين" هو الأضعف من بين الاحتمالات، نظرا لخطورة تحقيقه على امن ووجود إسرائيل بحسب رأي معدي المشروع وجلهم من الخبراء الاستراتيجيين.

دراسة: شمعون عراد. 2018، بعنوان " صفقة القرن" حيث انتهت الدراسة أن الاستراتيجية الأمريكية تهدف إلى حماية وتحقيق المصالح الأمريكية، لأنها تعتبر منطقة الشرق الأوسط مفتاحا أساسيا لتحقيق كل المصالح، خاصة وان إسرائيل تعتبر الحليف الأول في المنطقة، ومثل هذا الصفقة ستسرع في حسم الصراع العربي الإسرائيلي وإخراج العلاقات الإسرائيلية العربية، خاصة الخليجية إلى السطح، الأمر الذي يهدف منه " ترامب" إلى التخلص من الحلول المؤقتة والتخلص من الأمد الطويل للمفاوضات، وهذا يصب في مصلحة إسرائيل ويحول دون أي حلول لتحقيق السيادة الفلسطينية على الأرض.

وتميزت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة بأنها بحثت عن تطور العلاقات الروسية الإسرائيلية ودورها في قضية " حل الدولتين"، كما أنها أوضحت طبيعة العلاقات منذ الحرب العالمية الثانية ودور روسيا في العالم، بالإضافة إلى التحركات الروسية تجاه الشرق الأوسط وأهدافها من تعاونها في القضايا العربية والشرق أوسطية.

وهذا يلحظ من خلال التدخل الروسي في العديد من الملفات، وخاصة خلال فترة الدراسة، مثل الأزمة السورية بشكل مباشر وبناء جسور ارتكاز في كل من ليبيا ومصر وبيع الأسلحة المتقدمة لبعض دول المنطقة كالمنظومة المتقدمة من صواريخها وشهدت روسيا العديد من الفعاليات الدبلوماسية وزيارات القمة، حيث كانت " إسرائيل " حاضرة بشكل أساسي ومهيمنه على مدى التدخل الروسي والذي طالما شدد على امن إسرائيل وحدودها.

الفصل الأول

الدور الروسي في النظام الدولي

يعتبر الدور الروسي في النظام الدولي من اهم الأدوار العالمية، لما تملكه روسيا من نفوذ وقوه عسكريه لا يستهان بهما، إضافة لقدراتها الاقتصادية خاصة في مجال الطاقة وإمدادات الغاز والقمح للعديد من دول العالم، وإطالتها الاستراتيجية على قلب العالم، كما أن لها منا لحلفاء الذين لهم من الهيمنة والقوه العسكرية والاقتصادية في العالم مما يعزز من الدور الروسي عالمياً، ويجعلها من الدول التي يحسب لها حساب في النظام العالمي، كما هي من الدول الخمس دائمة العضوية في الأمم المتحدة وتملك حق النقض "فيتو" والذي بدوره يعطل أي قرار أو يعززه في الشأن الدولي عموماً والشرق الأوسط وإسرائيل مدار الصراع الدولي والنفوذ الدول العظمى خصوصاً

وبناء عليه سيتم دراسة هذا الدور من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : المكانة الروسية في النظام الدولي.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل.

المبحث الأول

المكانة الروسية في النظام الدولي.

تعد روسيا من الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وهذا يفرض إلقاء الضوء عليها كدولة عظمى في نظام دولي ثنائي القطبية في فترة زمنيته، كما أنها استطاعت أن تنشر نفوذها عالمياً وخاصة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، واستطاعت روسيا ان تنافس العالم في سباق التسلح، مما دعا إلى أن تمتلك قوة عسكرية مع حلفائها، وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهزام روسيا اصبح النظام العالمي أحادي القطبية، فأنها ما تزال تحاول أن يكون لها تأثير عالمياً وتلعب دورها مما يخدم مصالحها وخصوصاً دورها في اتجاهات الصراع العربي الإسرائيلي و" حل الدولتين".

سنتناول هذه المكانة لروسيا من خلال:

المطلب الأول: روسيا "وريثة" الاتحاد السوفييتي كدولة عظمى.

يمكن تعريف الدولة الكبرى في العالم على أنها الدولة التي تملك من المقومات البشرية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية ما يؤهلها ويمكنها من إحداث تغييرات في دول أخرى في العالم، وعندما نتطرق إلى وصفها دولة عظيمة فإننا بصدد الحديث عن امتلاكها جميع المقومات وبروزها على الساحة الدولية بضخامة وقوة تلك المقومات والتي تجعلها ذات تأثير ونفوذ في إحداث التغيير في القرارات والسياسات العالمية (قطان، 1991).

ويمكن الكشف عن مؤشرات القوة الروسية في عدد من المجالات الرئيسية:

1.المساحة والسكان:

تعتبر روسيا دولة فريدة من نوعها من حيث حدودها وقدرتها على التوسع منذ القدم وبداية تأسيس الاتحاد السوفييتي على يد لينين، ويعد دورها عند وقوعها في وجه نابليون دوراً عالمياً كسر شوكة جيشه، وجعل من الاتحاد السوفييتي بطلاً في دول الوفاق الأوروبي، كما أنه ينظر إلى وقوف الاتحاد السوفييتي بجانب فرنسا كدولتين عظيمتين مرحلة حاسمة في العالم ساعدت في نشوب الحرب العالمية الأولى(عبد الله، 2015).

ومن السمات الفريدة التي تتميز بها روسيا مساحتها الكبيرة الممتدة عبر قارتي أوروبا آسيا، وهي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ تسع مساحة العالم، وبالتالي فإن الطبيعة الجغرافية هذه جعلت من روسيا على شراكة دائمة عبر القارات أوروبا وآسيا، إلا أنها تعود في بعض الوقت للانحسار في شؤونها لوحدها وذلك تلبية لاحتياجاتها ورغباتها في عمل العلاقات مع دول الجوار، ويعود ذلك إلى الشعور الدائم لديها بعدم الأمان(أوليكر آخرون، 2014).

ونظراً لما كان متعارف عليه في القرن التاسع عشر عن رغبات الدول العظمى في السطوة والنفوذ، كانت توجهات روسيا شرهة في التقدم والانتشار الاستعماري لما كان يدعى في ذلك العصر بالسياسة الواقعية، ولولا أن روسيا لم تقم بذلك التوسع والرغبة في الاستعمار لكان ذلك على حسابها ولكانت مستعمرة لدول أخرى الآن(باون وموني، 1995؛ اوليكر 2014).

وقد كان الاتحاد السوفييتي قوة ضاربة في العالم لما كان لديه من قوة عسكرية وسيطرة على دول شرق أوروبا وجزء كبير من آسيا، حتى دخوله واستعماره إيران، وقد كان لنفوذه في أوروبا الوسطى أثراً من خلال الأحزاب الشيوعية التي كانت تمثله بالإضافة إلى القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف دول أوروبا خارج مناطق جغرافيته حتى الحرب الباردة حيث تراجع الاتحاد السوفييتي على هذا الصعيد(عبد الله، 2015).

كما تعتبر روسيا ثامن دولة في العالم من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها 154 مليون نسمة، ويشكل الروس في بلدهم ما نسبته 80% من عدد السكان، لذلك تحاول روسيا بكل طاقتها منع أي نفوذ غربي أو أجنبي من التدخل في شؤونها أو التغلغل في مناطقها للمحافظة على العرق الروسي، وسواد الشعب الروسي في روسيا رغم كل محاولات الغرب في السيطرة أو التدخل أو الهيمنة بكل الوسائل المتاحة(عاطف، 2009).

وترى الدراسة أن روسيا كدولة كبرى امتلكت قوتها بدءاً من مساحة الأرض وامتداد أراضيها على أكثر من قارة، بالإضافة إلى هيمنتها على الجيران لحدودها مما أعطاها الأمان في حالة التعرض لغزو فإن من سيتعرض للغزو في البداية هي الدول المجاورة والذي سيعتبر إنذاراً لروسيا كدولة عظمى لا يستطيع الاقتراب من كيانهما أحد كما أن روسيا مظهره على بحار ومحيطات وفي هذه المساحة الكبيرة من الأرض الكثير من الثروات التي ساعدت روسيا في التقدم الاقتصادي.

2. القوة الاقتصادية:

يعد التطور الاقتصادي من أكثر موجهات الدول في النشاط الخارجي، كما يلعب النمو الاقتصادي ووفرة الموارد دوراً على الدور السياسي لروسيا. وقد كان الاقتصاد الروسي في بداية عهده هشاً ضعيفاً نتيجة ضعف التعليم وهشاشة الرؤساء والزعماء المسؤولين القادرين على النهوض بروسيا اقتصادياً لإعدادها في مصاف الدول الكبرى حتى بداية القرن التاسع عشر، فقد شرعت بعد الحرب مع ألمانيا والشراكة مع فرنسا إلى إنشاء سكة حديد وصلت في عام 1914 إلى 70 ألف كيلو متراً حيث عدت ثالث شبكة سكة حديد في العالم بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، وواصلت الإصلاحات في المجال الصناعي حتى أصبحت أول دولة مصدرة للحديد في العالم في منتصف القرن التاسع عشر، وثاني دولة زراعية في العالم، وفي بداية القرن العشرين أصبحت روسيا من أولى الدول تجارياً على مستوى العالم، ولعب هذا التطور دوراً كبيراً في جعل روسيا دولة عظمى للنمو الاقتصادي الحاصل، ووفرة الموارد والذات لعباً دوراً على الدور السياسي لروسيا(الخزرجي، 2004).

ونتيجة للإرهاك الذي حصل للاتحاد السوفيتي نتيجة الحروب المتتالية التي يخرج منها الاتحاد منهكاً، ونتيجة للأزمة المالية التي حدثت في العالم، ونظرة الروس للتحويل إلى النظام الرأس مالي حفاظاً فقط على الاقتصاد ومنع التدهور الاقتصادي الداخلي لعب الغرب دوراً كبيراً في انهيار الاقتصاد الروسي، وانخفاض الصادرات الروسية إلى 50% وانخفاض التبادل التجارة وازدياد الديون. (نعمة، 2016م، ص: 30-31)

ورغم مناداة القادة والرؤساء الروس بالإصلاح ومحاولاتهم إعادة البناء والسيطرة على الاقتصاد والتجارة إلا أن نظرتهم المفاجئة للتحويل في البرنامج الاقتصادي العام من الاشتراكي إلى الرأسمالي، وتدخّل صندوق النقد الدولي للإصلاح في روسيا بما يسمى " البيريسترويكا " * جعل الغرب يتدخلون كثيراً في الاقتصاد الروسي، والمؤسسات المالية، ولم يستطع الروس خلق الآلية المناسبة للتخلص من الفوضى التي حدثت داخل الاتحاد السوفيتي، فتحوّلت إدارة الصناعات الكبيرة المعتمدة في روسيا كالألماس تحت سيطرة اليهود والبريطانيين، فيما سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على إنتاج وتوزيع النفط، وأصبح إنتاج السلاح وتصديره لا يتم إلا بموافقات غربية، مما ساهم في انهيار الاتحاد السوفيتي (غانم، 1992).

ومع كل ذلك الانهيار تعتبر روسيا أكبر دولة غنية بالثروات فهي تضم أكثر من سدس ذهب العالم في أراضيها، وخمس البلاتينيوم، وربع خشب العالم، كما أنها تمتلك 29 مصفاة للنفط من أكبر إنتاجية للنفط والغاز في العالم، ومع ارتفاع أسعار النفط في القرن الحالي والقيام بمجموعة من الإصلاحات تحسّن الاقتصاد الروسي، وزادت الإنتاجية الروسية من المواد الخام، وتم خفض الضرائب وآلية دعم المستثمرين، واتسعت رقعة التبادل التجاري خارج الدولة، وتم الاندماج الاقتصادي ضمن الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الخارجي والتحسّن المستمر في الوضع الاقتصادي (صفية، 2017).

* تعني «إعادة الهيكلة» هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس للاتحاد السوفيتي، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتي. صاحبت البيريسترويكا سياسة غلاسنوست والتي تعني الشفافية، انظر، البيريسترويكا، لمخائيل جورباتشوف، ترجمة، حمدي عبد الجواد ط4، دار الشرق.

وفيما يخص النفط الروسي فأنة ركيزة الاقتصاد الروسي ومن أهم الصادرات، وهو السبب في تحسين الوضع الاقتصادي الروسي حتى أصبح فائضاً في الموازنة العامة لدولة 84,1 مليار دولار في العام 2008م، مما جعل روسيا تتوقف عن طلب المساعدات، وكان لطاقة الدور الأكبر في دخول روسيا في مجموعة "الثمانية"، وهو من اهم الملفات في علاقات روسيا الخارجية، كما ان روسيا لها مشاريع ضخمة مع الدول المجاورة لها بما يخص موضوع الطاقة وخصوصاً أوروبا التي تعتمد اعتماداً رئيسي على الطاقة الروسية من غاز وبنفط وخطوط أنابيب لنقل الغاز والنفط في الكثير من الدول الأوروبية. (الشيخ، 2009)

ويعتبر الاقتصاد الروسي اليوم من اهم اقتصاديات العالم وخصوصاً ان اوربا تعتمد اعتماداً كبيراً على الغاز الروسي كما ان مشاريعها الاستراتيجية تتمدد وتتواجد في الكثير من دول العالم.

3. القوة العسكرية:

ويقصد بالقوة العسكرية قدرة الدولة على استخدام أسلحتها وجيشها لتحقيق أهداف سياسية خارجية، وتمتلك روسيا منذ الاتحاد السوفيتي والحرب العالمية الثانية ترسانة عسكرية متنوعة ومن اهمها السلاح النووي، فقد ورثت من الحرب والاتحاد السوفيتي ما نسبته 90% من السلاح النووي، و85% من القوات البحرية، كما أنها امتلكت 80% صواريخ عابرة للقارات وسيطرت عليها، بالإضافة إلى جميع الغواصات النووية من أصل قوة الاتحاد السوفيتي المنتهي (فريتز، 1997).

وبعد تولي أول رئيس لروسيا (بوريس يلتسن) 1991-1999م أعلنت الدولة إفلاس الخزينة وعجزها عن تأمين الرواتب للعسكريين والموظفين مما دعا الاتحاد الأوربي وأمريكا إلى تقديم المساعدات إلى روسيا ولكن بعد أن خسرت لدول حليفه لها داخل أوروبا ومن خلال النفوذ الجديد لأمريكا في دول الاتحاد السابقة أجبرت روسيا على الإذعان والانصياع للإملاءات الأمريكية والأوروبية في تخفيض قوتها العسكرية وسحبها من دول الاتحاد المنحل الى الداخل الروسي لتكون قوة دفاع للكيان القومي الروسي دون خطورتها عالمياً بعد ان أجبرت على توجيه أسلحتها الفتاكة باتجاه البحار والمحيطات بعد ان كانت موجهه لأهداف حيوية داخل أوروبا وأمريكا وتحديد العقيدة العسكرية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية الدولة الروسية الجديدة بموروث للاتحاد في أهداف للقوة العسكرية محددة وهي: (الحياي، ياسين،

(2013)

الدفاع عن امن روسيا من خطورة وصول الناتو الى حدودها الدولية.

حماية النظام السياسي والدستور لروسيا.

الحفاظ على امن واستقرار منطقة الكومنولث المستقلة ومنع التوجهات الاستقلالية عنها.

حماية الاقليات الروسية من الاضطرابات المتوقعة داخل منطقة الكومنولث.

ومع تولي بوتين 1999م- 2008م الحكم في روسيا، وجه طاقة وقدرات روسيا نحو الجيش الروسي، فقد قام بتحسين ميزانية الأفراد في الجيش، وزاد الميزانية الدفاعية، كما قام بإحياء روسيا البحرية، وزاد من فرص روسيا بعمل عقود التسليح، وازدادت مبيعات السلاح الروسي حتى أصبحت روسيا في عصر بوتين ثاني أكبر دولة مبيعاً للسلاح في العالم (عباسي، 2007).

وتعتبر روسيا دولة عظمى عسكرياً حيث أنها منذ البداية وفي القرن الثامن عشر حققت انتصاراً كبيراً على السويد، والذي أدى إلى اتساع رقعة المساحة في بحر البلطيق وأوروبا، كما أدت هزيمة نابليون أمام روسيا إلى دخول روسيا إلى فرنسا واتساع الرقعة الروسية وانتشار القوة العسكرية الروسية هناك، كما أن انتصار روسيا في الحرب العالمية الثانية جعلها قطباً من أقطاب العالم كدولة عظمى تتشارك السيطرة على العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية (البغدادي، 2016).

ومنذ عام 2004، منذ تولي بوتين الرئاسة للمرة الثانية في روسيا شهدت روسيا تطوراً سريعاً وديناميكياً في اقتصادها وتجاريتها، وممواً كبيراً في رفاه أفرادها وأمنهم، وازداد إنتاجها للنفط وازداد حجم الإنتاج الزراعي، وحجم البناء السكاني، وتدفق رأس المال إلى روسيا والاستثمارات بحيث أنها أصبحت أكبر الدول جاذبية للاستثمار، وازدادت التجارة الخارجية بمعدلات غير مسبوقه، كما أصبحت روسيا ثالث الدول في العالم بمخزون الذهب بعد اليابان والصين، كما تحسن دخل المواطن بما يساوي دخول المواطنين في الدول العظمى كالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وسجلت معدلات رفاه عالية وودائع مصرفية ضخمة للمواطنين في البنوك، ازداد عدد المواليد بزيادة قدرت 1.6 مليون طفل في ثلاثة أعوام متعاقبة،

وفي نهاية عام 2008 أعلنت الحكومة الروسية عن انخفاض المديونية الخارجية على روسيا بمعدل 8 مليارات دولار سنوياً ، وهو الدخل للأفراد بنسبة 10% سنوياً، وانخفاض عدد العاطلين عن العمل إلى 0.6% من عدد السكان، كما تتوقع الإحصائيات العالمية بحلول 2020 أن مستوى الرفاه بين أفراد المجتمع الروسي سيرتقي إلى الخمسة دول الأولى في العالم، والذي يشكل هدفاً استراتيجياً لها في العالم (أحداث جارية، 2008).

وعليه فإن القوة العسكرية الروسية والتي تعد من الدول القوية، أحدثت توازن في القوة العالمية مما اجبر الدول الغربية ان تحسب لقوة روسيا حساب عندما تتجه إلى أي مكان في العالم خوفاً من المواجهة العسكرية لان روسيا تملك من الأسلحة المدمرة والقادرة إلى الوصول إلى أي عمق في العالم نظراً لتطورها.

المطلب الثاني: محددات الدور الروسي في العالم.

رغم تاريخ روسيا بجوانبه وتطوره عبر الزمن إلا أن هنالك محددات ومطبات زعزعت من دور روسيا، وجعلتها في حالة تأرجح من الضعف للقوة ومن ثم للضعف ومن ثم للقوة، ويلعب القطب الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تحديد الدور الروسي في العالم من خلال النظام الرأسمالي والتحالفات الغربية وشركائها من دول العالم الثالث، ونظر الباحث إلى ذلك من خلال الآتي:

1. الحرب الباردة وتأثيرها على دور الاتحاد السوفييتي كأحد أقطاب العالم:

أحدثت الحرب العالمية الثانية بعد انتهائها عام (1945) تغيرات كبيرة في الوضع الدولي وموازين القوى في العالم، إذ برزت قوتان عظيمين (الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية) وأصبحتا القطبين اللذان يرئسا العالم بعدها، واللذان أصبحا يقرران صورة النظام الدولي ككل بما يملكانه من قوة عسكرية واقتصادية وعلمية تكنولوجية فائقة (عبد الرحمن، 2015).

وقد اشتدت الخلافات بين القوتين على مناطق النفوذ في العالم، حتى أنها كادت أن تعصف بالسلم العالمي مرة أخرى بعد انهيار دول أوروبا في الحرب العالمية الثانية وخصوصاً فرنسا وبريطانيا، إلا أن نظرة الطرفين في ظل التقدم التكنولوجي وخطر التدمير لكليهما كون أن الطرفين يملكان أسلحة تدميرية تساعد على تغيير ميزان القوى في العالم ألا وهو السلاح الذري، والذي نتج عنه ما يسمى بالرعب النووي حال دون الاصطدام(عبد الله، 2015).

وبعد انقسام العالم إلى قوى رأسمالية تتمثل في أمريكا وحلفاؤها، ودول اشتراكية والتي تمثل الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه، لجأ قطبي العالم إلى الاستحواذ على أرض العالم الثالث بوسائل غير مباشرة تجنباً لأي احتكاك مسلح مباشر بينهما، من خلال الدبلوماسية، والدعاية الاقتصادية، وإقامة الأحلاف، وأنظمة الحكم الموالية لكلا الطرفين، وإثارة الفوضى في أنظمة الحكم الموالية للطرف الآخر لإضعافه، أو استخدام الأسلحة التقليدية وإشعال الحروب بين الأنظمة الموالية لكن دون تصعيد للحرب بين قطبي العالم بشكل مباشر(البيضاوي، 2003).

وهذا الوضع أدى إلى أن قامت العديد من دول العالم إلى تبني فكرة دول عدم الانحياز والوقوف موقف المتفرج على ما يدور من حرب بين النظامين المسيطران على العالم

وقد امتدت الحرب الباردة من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى عام 1991، إذ أنها مرّت بعدة مراحل تغيرت فيها موازين القوى والتجاذبات بين بلدان العالم، وكان الهدف من كل ذلك إضعاف الاتحاد السوفييتي الاشتراكي وإخضاعه، وإضعاف نفوذه في العالم، لصالح النفوذ الأمريكي الإمبريالي وانتشاره وسيطرته على مقدرات العالم(الصفتي، 2009).

امتدت المرحلة الأولى من الحرب الباردة 1945م - 1953م، وقد قاما على المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا نفذت أمريكا من خلالها نفوذها على العالم من خلال دعوتها الدول الغربية إلى الاختيار بين الديمقراطية والحرية انتماء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل النظام الشيوعي الذي يفرض نفسه على الأقليات الضعيفة في العالم والذي يتبناه الاتحاد السوفيتي، وقد نتج عن ذلك انقسام أوروبا إلى شرقية وغربية، وتقسيم ألمانيا، واضطرابات في تركيا، وتغير في نظام الحكم في اليونان، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى عام 1950 إبان الحرب الكورية، وتحالف الصين مع الاتحاد السوفيتي من اندلاع مواجهة، وحرب عالمية مع الاتحاد السوفيتي (هاشم، 2003).

وقد ظهر في نهاية هذه المرحلة تحالفات دولية، حيث تحالفت دول غربية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن حلف شمال الأطلسي، فيما تحالفت دول شرقية مع الاتحاد السوفيتي بما يسمى حلف وارسو (عبد الله، 2015).

وهذا دعا بعض الدول إلى إنشاء منظمة دول عدم الانحياز وتبني سياسة عدم التدخل فيما يدور بين القطبين وعلى رأسها الهند واندونيسيا ويوغسلافيا.

وقد انتقلت المرحلة الأولى إلى المرحل الثانية مرحلة التعايش، والتي امتدت من عام 1959 - 1969 بعدما أيقن الطرفان العالميان أن الحرب ستكون حرباً نووية بين التحالفات وخصوصاً أن الطرفان النوويان يمتلكان القوة العسكرية الهائلة واقتصاد كبير ونفوذ يقسم العالم إلى قسمين، حيث اتسمت هذه المرحلة بالهدوء النسبي وتعاون تجاري، وتبادل رسائل التفاهم بين الدولتين، وحصول تفاهات حول نزع السلاح وإرساء قواعد التعايش السلمي بين دول التحالف حتى نهاية عام 1960 عندما أسقط الاتحاد السوفيتي طائرة أمريكية تبين أنها تتجسس على دول الاتحاد السوفيتي، وبات الاتحاد السوفيتي قلقاً من السياسة الأمريكية، وبات الشك في النوايا سيد الموقف، ومن ثم عادت الدولتين إلى سباق التسلح (كولن وموني، 1995).

وعندما تولى نيكسون عام 1969 رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بدأت المرحلة الثالثة من الحرب الباردة (1969 - 1976) وهي مرحلة التعايش والوفاق، والذي أبدى فيها نيكسون رغبته وقتها للتعايش مع الاتحاد السوفييتي الذي امتد نفوذه في أوروبا الشرقية وأصبح له تأثير من خلال حركات التحرر في دول العالم الثالث، إضافة إلى توجه فرنسا للتحالف مع الاتحاد السوفييتي، واتخاذ ألمانيا نفس التوجه لبناء مصالح واتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي وضمان الدعم من التحالف (باون وموني، 1995).

وقد اتخذت الدول سياسة التعايش فيما بينها بما في ذلك فرنسا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، وأخذ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بتحسين العلاقات فيما بينهما وعمل الاتفاقيات والتفاهات، وعقد اتفاقيات تجارية، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تخوض حرب خاسرة في فيتنام، والذي حدى بنيكسون آنذاك تحويل الوفاق من مجرد شعارات إلى سياسة حقيقية واحتواء الاتحاد السوفيتي رغم عدائته للشيوعية فقام بعقد الاتفاقيات والقيام بالزيارات إلى موسكو وحل العديد من القضايا العالقة بين الشرق والغرب (عبد الله، 2007).

وفي عام 1976 دخلت الحرب مرحلتها الرابعة حتى امتدت إلى عام 1985، حيث سميت المرحلة بانتكاسة الوفاق، فقد انحازت اليابان بعد تحالفها مع الروس إلى حلف شمال الأطلسي، وتغيرت معالم الديمقراطية في فرنسا واقتربت من النظام الإمبريالي الأمريكي، وبرزت في أوروبا أحزاب يمينية متعددة معادية للروس، في الوقت الذي تدخل فيه الاتحاد السوفييتي في أفغانستان وتهديده للمصالح الأمريكية، مما جعل الولايات المتحدة تشعر بخطر الاتحاد السوفييتي على دول الخليج العربي والتدخل في المصالح الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر زحف القوات الروسية إلى أفغانستان بمثابة إبراز لقوة الاتحاد السوفيتي وهيمنته على تلك المنطقة، مما يعد خطرا على الأمريكان وسيطرتهم عليها، مما أدى إلى تراجع العلاقات وتدهورها بين الطرفين (عبد الله، 1989).

وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية إبان الثمانينات المحافظين الجدد الذين اتخذوا من القوة رؤية في بسط الهيمنة على العالم، وأن المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن حلها إلاً بالسلح والحرب، أو أي طريقة فعالة بحزم لوقف التدخلات الروسية في المصالح العامة وسياسة الدولة، وساندهم في ذلك تولى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رولاند ريغان (1981م- 1989م) آنذاك، والذي يحمل نفس الرؤية والعدائية للاتحاد السوفيتي مما حدا بالأمريكان تغيير لهجتهم تجاه الروس، ومحاولة بسط نفوذهم في آسيا وأمريكا اللاتينية(المقداد، 2005).

وبعد تولى ميخائيل جورباتشوف (1988م -1990م) السلطة في الاتحاد السوفيتي كانت المرحلة الخامسة والأخيرة من الحرب الباردة، وامتدت من عام 1985 وحتى نهاية 1990، فقد كانت رؤية جورباتشوف هي إعادة العلاقات بين الدولتين، وإرساء السلام، وإزالة التوتر في العالم بأسره، فتم خلال رئاسته عقد عدة قمم، مثل قمة موسكو، وقمة ريكيافيك، وقمة واشنطن، للنظر في وضع العالم، والعلاقات الدولية، وحل المشاكل العالمية، وإيقاف التسليح النووي، والانسحاب من أفغانستان، كما قام بالإصلاحات السياسية داخل الاتحاد السوفيتي، إلا أن هذه الإصلاحات لم ترتق لإصلاح الوضع بشكل عام، والإخفاق في التقدم الاقتصادي، كما قام بتحرير الحركات السياسية المقموعة قبل رئاسته؛ وأدى كل ذلك إلى حتمية انهيار الاتحاد السوفيتي، وبانتهاء الاتحاد السوفيتي انتهت الحرب الباردة(عبد الله، 1995)

وبناء عليه فإن المرحلة التي مرت بها الحرب لبارده كانت تتسم بفترات توتر ولكن دن اي مواجهه عسكريه بين النظامين ومرحلة ارتخاء وتعایش مصاحب لحذر شديد وعدم ثقه من كلا الطرفين.

2. الحرب السوفييتية على أفغانستان تداعياتها ونتائجها:

ساعد التنافس بين الأحزاب والفصائل المختلفة في أفغانستان على الحكم عام 1978 في أفغانستان إلى تدخل الاتحاد السوفياتي، بحجة دعم حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني الذي ينتمي في غالبيته إلى النظام الشيوعي الروسي، وقد كان التنافس على الحكم آنذاك قائمة بين حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، وحزب خلق المتعصب، وحزب برشام المعتدل أدى في نهاية عام 1978 إلى انقلاب عسكري ووصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم وفرض سيطرته على أراضي أفغانستان كاملة (روبين، 2016).

وقد أعرب وقتها الاتحاد السوفياتي عن أمله في أن تنخفض وتيرة الثورات في أفغانستان، وأن يعم السلام فيها وكانت وقتها تحاول إحباط أي تدخل أمريكي القطب الآخر في العالم في المنطقة في ظل محاولاتها بناء قواعد عسكرية لها في أفغانستان، وقام الاتحاد السوفييتي بالتدخل العسكري في أفغانستان وذلك لتنصيب حكومة أفغانية أكثر قدرة ومرونة في إدارة الدولة والسيطرة على الدولة بحيث تكتسب صبغة شيوعية روسية، وقد كانت وقتها الولايات المتحدة محبطة نتيجة سقوط شاه إيران حليفها في المنطقة في الوقت الذي كانت تسعى إلى تجميع أكبر عدد من الحلفاء لها نظرا لرؤيتها السياسية في بسط سيطرتها وهيمنتها ونفوذها في العالم، وخصوصا في تلك المنطقة الغنية بالثروات المعدنية وفي ظل التعاون بينها وبين باكستان جارة أفغانستان في المنطقة. (العامري، 1012، ص: 154)

وفي ظل الحرب الدائرة للسيطرة على أوراسيا بين الغرب والسوفييت رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تدريب الجيش الأفغاني وتزويده بالسلاح خوفاً على تعدي الأفغان على باكستان حليفها هناك مما ساهم في دعم الاتحاد السوفيتي للدخول إلى الأراضي الأفغانية والسيطرة على الجنوب والجنوب الشرقي سعياً في هيمنتها على المنطقة، ومن جهة أخرى قام جهاز الاستخبارات السوفييتي (KGB) بمحاولة السيطرة على الأرياف الأفغانية بقوة السلاح، وبناء دولة شيوعية في أفغانستان وبناء وحدة شرطة سرية في أفغانستان تعمل تحت إشراف سوفييتي للالتفاف حول كل القضايا التي تساهم في نشر الشيوعية وقمع المتمردين بشتى الوسائل. (العامري، سابق: 157)

كما قام الرئيس الروسي خرباتشوف بعمل زيارات دولية إلى أفغانستان وقام الاتحاد السوفياتي بدعم أفغانستان بالأسلحة والعتاد، وتدريب الجيش الأفغاني، كما اعتبر الاتحاد السوفياتي أفغانستان حليفاً له، وكسب نفوذاً له شرق الخليج العربي مما قاده إلى دعم أجزاء كبيرة منه، وهذا الدعم قاد أمريكا إلى إعادة النظر بدعم أفغانستان اقتصادياً ولكن بطرق ملتوية، حيث قامت بإمداد المجاهدين المناوئين للسلطة الأفغانية بالأسلحة والعتاد، ودعم المقاومة الأفغانية بكل أشكال الدعم، بما يضمن وجودها وخروج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان. (العامري، سابق، 161)

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المجاهدين في أفغانستان وقامت بتسليحهم، بفتح مقرات لهم في باكستان، وتزويدهم بالأسلحة بمساعدة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، كما ساعدت أمريكا في بناء الطرق في المناطق الجنوبية الواصلة بين كابول والدول الحليفة لها في الجنوب إيران وباكستان، وذلك لتوسعة رقعة امتداد نفوذها، ومد المقاومة بالأسلحة، وبقيت على تقديم المساعدات الحربية والاقتصادية للأفغان حتى عام 1991، وكان الاتحاد السوفياتي يتكبد الخسائر في الجنود والعتاد لأنه كان يواجه القطب الآخر وهو أمريكا وحلفائها عموماً (روبن، 2016).

بسبب ما تكبده الاتحاد السوفياتي من خسائر ونتيجة المقاومة التي كانت تدعمها الولايات المتحدة وإيران باستمرار، حاول الرئيس غورباتشوف الخروج من أفغانستان بماء الوجه، فوقع الاتحاد السوفياتي (وثيقة جنيف) التي تؤول في نهايتها إلى خروج القوات السوفياتية من أفغانستان حتى آخر جندي، وتهدئة الأوضاع في أفغانستان واحتواء المقاومة والثورات من خلال الولايات المتحدة، وبذلك خرج آخر جندي سوفياتي في عام 1991 (محمد، 2015).

وبعد خروج الاتحاد السوفيتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها كاملاً على أفغانستان، فدعمت حركة طالبان التي يقودها الملا عمر بالسلح والعناد وساعدت على انتشار الحركة حتى سيطرت على أفغانستان كاملة في نهاية عام 1999، ثم توالى الأحداث في اعتبار حركة طالبان حركة إرهابية تود الإطاحة بالنظام الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك كان مفتاحاً للولايات المتحدة للدخول إلى أفغانستان عن طريق حلف الناتو لمكافحة الإرهاب والقضاء على أسامة بن لادن قائد الحركة آنذاك والممول الرئيس للإرهاب، وتواتر التصعيد بين قوات التحالف الأطلسي ومقاومة أفغانية حتى حدى القول برئيس قوات التحالف أن تعلن خروجها من أفغانستان عام 2014 لما تكبده حلف الأطلسي من خسائر فادحة ومقاومة متكررة لا تهدأ (جوارنة، 2014).

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي تحددت المرحلة الروسية من خلال العديد من القضايا العالمية والاقليمية.

أعلنت الشيشان استقلالها في عام 1991م مثلها مثل باقي دول الاتحاد السوفيتي ولكن روسيا حاولت عدم استغلال الشيشان ولظروفها المنهكة اقتصادياً وسياسياً بعد الحرب الباردة والحرب الأفغانية وفي عام 1994م أعلنت روسيا الحرب على الشيشان من اجل عودتها الى روسيا واستمرت الحرب لمدة عامان وفي عام 1996م انتهت الحرب دون مكاسب لكل منهما وتم الاتفاق على سلام بينهما وإعلان الشيشان دولة مستقلة ولكن لم تسلم الشيشان من التدخل الروسي في شؤونها الداخلية وفرض حصار عليها مما أدى إلى تقسيمات وتيارات داخلية في الشيشان وهي التيار الإسلامي والتيار الشيوعي والتيار القومي بحسب التركيبة الديمغرافية للمجتمع الذي يعيش على ارض الشيشان (عبد الحافظ، 2013)

دخلت جورجيا في عام 2008م إلى منطقة ابخازيا واوسيتيا الشمالية وقتلت جنود روس من قوات حفظ السلام مما أدى إلى ردة فعل روسية على هذا التصرف، مما دعا روسيا الدخول عسكرياً إلى منطقة القرم وبوجود حكومة محليه في منطقة القرم موالية إلى النظام الروسي استطاعة ومن خلال الكثافة السكانية لروس في منطقة القرم أن تقوم في استفتاء شعبي بالانضمام إلى روسيا على الرغم من معارضة أوكرانية وغريبه على هذا الاستفتاء والانضمام إلى روسيا (مديرية المعلومات، 2014)

امتدادا إلى منطقة القرم والبحر الأسود اتجهت روسيا إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحديدًا سوريا وقامت ببناء قواعد لها في المياه الإقليمية السورية لتقف في وجه التقدم الأمريكي وتقيده في المنطقة وإيقاف الولايات المتحدة الأمريكية عن التوسع في مناطق تعتبرها روسيا من ضمن أمنها الإقليمي ودفاعها عن سوريا يعود إلى أن النظام الروسي يرى أن تخلية عن النظام السوري سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة القرار الأول والأخير في الشأن السوري وهذا سيخرج روسيا من الدائرة وتخسر آخر حلفائها وتفقد الثقة في المستقبل مع أي حليف لتخليها عنه. (نعمة، سابق، ص:104)

تري الدراسة أن سيناريو السيطرة والنفوذ الروسي ما أن يبدأ في منطقة أو دولة وممارسة نفوذه وقوته على تلك المنطقة حتى تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وتهاجم تلك المنطقة، وتحاول بسط نفوذها عليها بأي وسيلة كانت، بدعم حركات تحرر، أو دعم اقتصادي للدولة المحتلة، أو إنشاء حركات إرهابية تقوم بالادعاء عليها ونعتها بالإرهاب لعقد مجلس أمن ومحاربتة في تلك الدولة، مما يجعل موقف روسيا ضعيفا هناك عندما يواجه مجلس الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي الذي يترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فتضطر روسيا لحفظ ماء وجهها والانسحاب طوعا من تلك المناطق مخلفة وراءه الخسارة والهزيمة المغطاه بحفظ السلام والأمن وعدم الرغبة في احتدام الأمور دولياً ووصولها إلى حرب عالمية.

ولكن ورغم ما تقدم، فأنا نشهد في السنوات الأخيرة ما يشبه التفاهم الضمني والعلمي بين القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حول تقاسم مناطق النفوذ، كما هو الحال بضعف الاعتراض الأمريكي على التدخل الروسي في سوريا ومنطقة شرق المتوسط، وكأنها صفقة أو "خسارة أمريكية" بگرت بأحداثها روسيا نتيجة لذلك التدخل في مواجهة جدار الصد الأمريكي والأوربي للطموح في أوروبا الشرقية، أوكرانيا، من قبل روسيا، وأيا كان الأمر، فإن "امن إسرائيل" يبقى هو القضية المتقدمة في سلم الاهتمامات الروسية في تعقيدات المنطقة.

وهذا ما تؤيده مآلات الأزمة السورية ونواتج القمم الإسرائيلية- الروسية والأمريكية الروسية وحتى العربية- الإسرائيلية، إضافة للإجراءات على الأرض بالضغط على روسيا لاستمرار حصار نظام الأسد على خطوط الهدنة وان هو لا يتعدها وأبعاد الميليشيات الإيرانية في سوريا إلى ابعده من 80 كم كمطلب إسرائيلي لبقاء " الأسد" في السلطة، ناهيك عن تسرب أنباء عن صفقة حول الجولان، تنتهي وتؤول لإسرائيل.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل.

يعتبر المنهج الروسي منذ الاتحاد السوفيتي وحتى روسيا الاتحادية الآن منهج خدمة المصالح الذاتية والرغبة في التوسع، حتى في قضايا الشرق الأوسط فإننا نلاحظ أن روسيا تحاول بسط سيطرتها وإعادة ترتيبها على لائحة النظام الدولي كلاعب ثاني في العالم مشاركة الرغبة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر الشرق الأوسط (إيران، وتركيا، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، والعراق، والخليج العربي، ومصر، و" إسرائيل")، منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية للدول الكبرى في العالم؛ وذلك لارتباط مصالحها بها، وهذا ما جعل المنطقة منطقة أمنية كثيرة الاضطراب في غياب دور الدول العربية وقيام تحالفات غربية وعالمية لبسط النفوذ والسيطرة على هذه المنطقة لنيل المصالح ويمكن الكشف عن استحواذ الشرق الأوسط على الاهتمامات الخارجية الروسية واهدافها الاستراتيجية.(ذياب،2010).

وسيناقش الباحث ما يخص روسيا في هذا الجانب ويسلط الضوء على الملفات التالية:

1. التحالف المصري الروسي :

في عام 1952 تم إعلان إلغاء النظام الملكي في مصر، وتم استيلاء الضباط الأحرار المصريين على الحكم في مصر، وفي عام 1954 تم إعلان جمال عبد الناصر رئيساً لمصر بعد تنازل محمد نجيب، وفي الوقت ذاته تنبتهت الولايات المتحدة الأمريكية للغفلة التي يعيشها العرب في ظل التهديد السوفيتي للنفوذ في الوطن العربي ومد سيطرته أو محاولاته في استغلال الضعف العربي لتثبيت وجوده في المنطقة، وأصبحت تنادي بالإمبريالية تمهيداً لبسط نفوذها عبر مصر الدولة التي كانت تحارب بكل طاقاتها ضد حلف بغداد، وهذا جعل جمال عبد الناصر الشاب الذي المنفعل بحسب رأي الروس آنذاك إلى فهم اللعبة العالمية، وطلب مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية لمنع أي اعتداء على مصر

أو التخوف من عدوان محتمل عليها، منوهاً في تصريحاته إلى مناهضة الاتحاد السوفيتي وأفكاره الشيوعية وأحزابه، إلا أنه وبعد تولي بن غوريون وزارة الدفاع في إسرائيل وقيامه بضرب غزة في فلسطين قام جمال عبد الناصر بطلب السلاح من أمريكا، ملوحاً أنه في حالة عدم إمداد الولايات المتحدة مصر بالسلاح فسيلجأ إلى الاتحاد السوفيتي لطلب العون والإمدادات، وقد ماطلت أمريكا بمساعدته (حامد وآخرون، 1997).

وعلى هامش مؤتمر باندونج 1955م قام عبد الناصر بعقد اجتماع مع رئيس وزراء الصين وشوان لاي على أساس عمل اتفاقيات تجارية وعسكرية، في طريق إلى التحالف مع الاتحاد السوفيتي، وكان عبد الناصر آنذاك رجلاً ذكياً يعي خطورة الولايات المتحدة ورغبة إسرائيل في السيطرة على مصر، ورغبته الكامنة في استقلال مصر وبناء السد العالي في نفس الوقت، وقد جاءت نقطة الصفر عام 1954 عندما منعت مصر مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس وقامت بمصادرتها وتحرير قادتها، وزاد ذلك من احتقان إسرائيل ضد مصر، وفي عام 1956 قامت مصر بتأميم قناة السويس واسترجاع الوصاية عليها للمصريين، وقامت بطرد الضباط البريطانيين والفرنسيين من مصر وألغت دورهم في العمل في القناة، مما أثار حفيظة فرنسا وبريطانيا واضطراهم إلى عقد الاجتماعات والمؤتمرات لشن هجوم على مصر لاستعادة السيطرة وفرض الهيبة وخصوصاً البريطانيين الذين أيقنوا أن جلاءهم عن مصر بمثابة جلاء بريطانيا ووجودها عن الوطن العربي ككل (حامد وآخرون، 1997)

في عام 1956 أيد الاتحاد السوفيتي تأميم قناة السويس من قبل الجانب المصري، فيما كانت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا تحيك مسألة ضرب مصر وإعادة القناة تحت إمرة بريطانيا وفرنسا، وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر 1956م لوح الاتحاد السوفيتي بأنه لن يمنع المتطوعين الروس من الالتحاق بالجيش المصري لرد العدوان، وذلك تحقيقاً للاستقلال المصري والعدالة والدفاع عن حق الشعب المصري في نيل الاستقلال، بالإضافة إلى أنه قام بعمل جسر دفاع جوي لتقديم الإمدادات السوفيتية لمصر عبر سوريا والبحر المتوسط، وأدى ذلك إلى وقف الولايات المتحدة للعدوان (السعدني، 2013).

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوقف دعم بناء السد العالي، ووقف الإمدادات إلى مصر، وتوقفت عن النظر إلى مصر كمنطقة سيطرة وردع في الشرق الأوسط ضمن تأمينها لمناطق الدفاع الأمريكية في العالم، وقد صارت إلى بسط نفوذها بحزام ثلاثي (إيران، العراق، باكستان) مع الإبقاء على علاقات قوية مع حلفائها (العراق، لبنان، سوريا، الأردن) وبالطبع إسرائيل، بالإضافة إلى الإبقاء على المملكة العربية السعودية منطقة نفوذ وتزويد بالبترو، وجعل عبد الناصر الذي كان يسعى إلى عمل تحالف عربي محدود القدرات في بلده ومجابهة إسرائيل لوحده (حامد وآخرون، 1997).

وحدا ذلك بالاتحاد السوفيتي لعمل التحالف مع مصر، وتزويده بالدعم المالي والخبرات لإكمال السد العالي أعقاب حرب 1956، وعقد صفقات تجارية وعسكرية مع مصر، وعمل الزيارات الدولية، حتى بات الاتحاد السوفيتي على يقين آنذاك بأن الحكومة ونظام الحكم في مصر بات شيوعيا وينشر الفكر الشيوعي وأنه أصبح أحد أجزاء الاتحاد السوفيتي، وجاءت في عام 1964 اتفاقية بين جمال عبد الناصر والاتحاد السوفيتي التفاهم على مجموعة من الاتفاقيات حول إقامة مشروعات الصناعة المعدنية والهندسية وتوليد الطاقة في مصر (السعدي، 2013).

ويذكر موقف الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء حرب 1973 عندما لم تتوقف "إسرائيل" عن انتهاك الاتفاقية على الهدنة والتحرك نحو أهداف مصرية وفلسطينية، حيث أرسل الاتحاد السوفيتي خطاباً شديداً للتهمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يحدد فيها موقف الاتحاد أنه لن يسكت ولن يغلق عينيه جراء التحركات الإسرائيلية وتأكيدها على وقف إطلاق النار، وأصبح أمام أعين الولايات المتحدة الأمريكية درجة التأهب في صفوف الجيش الروسي وتجهيزه للفرق المحمولة استعداداً لإرسالها إلى مصر، وهذا جعل الولايات المتحدة تنظر إلى هذه المشكلة بأنها ستتسبب بنشوب حرب عالمية ثالثة، مما اضطر الجانبان إلى اللجوء إلى عقد مؤتمر جنيف 1956م والذي أوقف التحركات العالمية ولكنه لم يحقق أهدافه وانتهى بالفشل إلا أنه حقق التوقفات العسكرية (السعدي، 2016؛ وحامد وآخرون، 1997).

ثم قطعت العلاقات المصرية السوفيتية حتى نهاية عام 1981 حتى تولى الرئيس مبارك رئاسة مصر، وقام بعمل الزيارات إلى الاتحاد السوفييتي، وتبادل العلاقات في شتى المجالات، وفي عام 1991 اعترفت مصر بروسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفييتي، أما عند تولي بوتين السلطة في روسيا عام 2005 فقد قام بالنهوض بروسيا في شتى المجالات وتم عقد اتفاقيات بين مصر وروسيا في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، واتفاقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأقمار الصناعية والتعاون في المجالات الطبية والدوائية (السعدني، 2016).

وفي عام 2012 انضمت روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وازدهرت التجارة والاستثمارات في مصر، مما دعا مصر إلى عقد الاتفاقيات مع روسيا، وفتح الأسواق الروسية أمام مصر، وأصبحت العلاقات التجارية بين مصر وروسيا الاتحادية متبادلة بين الاستيراد والتصدير، وأصبحت روسيا من أهم الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية المصرية، في حين أصبح قطاع الصناعات الهندسية الروسية في مصر من أكبر حجوم التبادل الصناعي والتجاري، وفي رئاسة السيسي وميدفيدف عام 2014 وبعدها، توطدت العلاقات الروسية المصرية حيث أصبحت هنالك اتفاقيات عسكرية أهمها اتفاقية الحفاظ على الصداقة التي اتسمت بأول عملية إنزال لآليات عسكرية روسية في مصر وقوات مظلية روسية بهدف التدريب، ومن ثم أصبحت العلاقات الروسية المصرية في ازدهار تبعاً لمصالح الطرفين (التيلوي، 2016).

ويشار إلى أن روسيا قد كان موقفها سلبيا بل عدائيا لمواجهة التغييرات الثورية التي اجتاحت الدول العربية، فكانت قد أعلنت عن علاقات تعاون عسكري أيضا مع النظام الانقلابية في مصر منذ عام 2013م وتم تبادل الزيارات على مستوى عالي بين الجانبين وبدأ الحديث عن إنشاء قاعدة عسكرية روسية في البحر المتوسط لمواجهة شواطئ مصر البحرية في الشمال.

2. الملف السوري:

بعد خروج الاتحاد السوفيتي من مصر وقطع العلاقات بينهما، نظر الاتحاد السوفيتي إلى الوطن العربي وكيفية بقاءه فيه، فوجد أن سوريا والعراق هما دولتان يحكمهما حزب البعث الاشتراكي، فانتهاز الاتحاد السوفيتي الأمر وقام بدعم الدولتين سياسياً وعسكرياً ومادياً، فقام عام 1971 بالمساهمة في إنشاء البنية التحتية للدولة واقتصادها في سوريا، كما اعترف بسوريا كدولة مستقلة، وقام بتدفق السلاح إليها في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد الذي رحب بالأمر، وكانت سوريا تتطلع لدعم كبير من الاتحاد السوفيتي وخصوصاً على الصعيد العسكري والاقتصادي كون أنها تواجه العدوان الإسرائيلي والذي تدعمه الولايات المتحدة بكميات وحجوم تفوق ما قدمه الاتحاد السوفيتي، في المقابل زاد الدعم الروسي لسوريا بالأسلحة وأصبح ميناء طرطوس من المناطق المفعمة بالسلاح الروسي، ولكن كان ذلك على حساب الديون التي أصبحت على سوريا جراء هذه الاتفاقيات والإمدادات، مما اضطر الاتحاد السوفيتي شطب 74% من الديون مقابل إبرام اتفاقيات تكون فيها سوريا نافذة روسيا على البحر الأبيض المتوسط، وظلت العلاقات حتى على عهد بشار الأسد (الحمد، 2015).

وتشدد روسيا على علاقاتها بسوريا منذ عهد الاتحاد السوفيتي تشبثاً بقيمة البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر روسيا البحر المتوسط بمثابة بوابة أوروبا والبحر الأسود، ويظهر ذلك منذ عام 1967 وحرب السويس عندما عززت روسيا من تواجدها في البحر المتوسط بحجة إرساء قواعد عسكرية في سوريا بهدف دعم استقلال مصر، وبناء قواعد عسكرية في سوريا لمد النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية في ظل معارضة حلف بغداد الذي تديره بريطانيا وأمريكا (حامد وآخرون، 1997).

وفي التسعينات من القرن العشرين انقطعت العلاقات بين الدولتين حتى عادت بقوة في عهد الرئيس بوتين في عام 2000، حيث عقدت الدولتين صفقة بيع أسلحة روسية لسوريا تشمل أنظمة صواريخ جو دفاعية، وجعلت روسيا من سوريا محط أنظار سياسية وعسكرية واستراتيجية، رغم المعارضة الأمريكية والإسرائيلية (الحمد، 2015).

بالإضافة إلى ذلك قامت روسيا بإمداد سوريا بطائرات الميغ 29، والميغ 31 المتطورة، والصواريخ المضادة للدبابات، وساعدت إيران في التمويل والنقل، مما أثار حفيظة إسرائيل عندما علمت بأن صفقات الأسلحة يتم تزويد حزب الله اللبناني بها؛ وهذا ما تم إثباته في حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله، مما ساعد في سوء العلاقات الروسية الإسرائيلية، وما ساعد غليان المنطقة استخدام روسيا لميناء طرطوس وجعله نقطة ارتكاز للأسطول البحري الروسي في الشرق الأوسط، بعد فقدان سيطرتها على البحر الأسود في القوقاز، وهذا ما يشكل تهديداً لإسرائيل، وإثبات للوجود الروسي في منطقة البحر المتوسط كدولة كبرى (العربي، 2008).

وإزداد التوتر بين إسرائيل وروسيا عقب اتفاق روسي سوري عام 2008 ببيع أسلحة روسية مضادة للدبابات، وأنظمة صواريخ أرض أرض، وأنظمة صواريخ أرض جو (اس 300)، الأمر الذي أقلق إسرائيل وجعلها ترفع بشكوى للأمم المتحدة إلا أن إسرائيل بررت عقد الصفقة في حال استمرت إسرائيل تزويد جورجيا بالأسلحة وأنظمة الصواريخ الحربية، كما أن روسيا ستقوم بتزويد جيران إسرائيل بالأسلحة إذا ما استمرت إسرائيل والغرب بالأسلوب العدائي في القوقاز ضد روسيا (العربي، 2008).

إن التدخل الروسي في سوريا ووقوفها بجانب الحكومة السورية ليس ووقفاً مع دولة وإنما ووقفاً ضد دول كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، وهذا الأمر ربما يجر روسيا إلى حرب استنزاف للموارد والعتاد والأسلحة وتكرار الهزيمة الأفغانية إذا بقيت الولايات المتحدة تدعم المقاومة السورية بالأسلحة، والتي ربما ستزيد من التزويد بالأسلحة الأكثر ضرراً على موسكو، والذي سيجعل من بقاء روسيا في سوريا صعباً ويجعل من بقاءها في الوطن العربي ككل صعباً من حيث أن سوريا هي آخر موطن قدم لروسيا في المنطقة (الحمد، 2015).

وتعتبر روسيا وجودها في سوريا هو بمثابة إعادة هيبة للاتحاد السوفييتي وبقاء في الشرق الأوسط، وبالتالي فهي لن تتخلى عنها رغم ضيق ميناء طرطوس الذي لن يتسع لسفن روسية أخرى، إلا أن روسيا تنظر إلى سوريا كشيئان ثانية تحاول أن تستعيد هيبتها والسيطرة عليها من خلال الإمدادات العسكرية وقمع المعارضة السورية، وتغطي دعمها وقصفها للمدن السورية أمام الأمم المتحدة بأن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تطبق نفس مبدأ روسيا في أوكرانيا وتنسق لانقلابات والإطاحة بالحكومة هناك، وبالتالي فإن نهج روسيا في سوريا نفس النهج الذي اتخذه في الشيشان والقرم والآن في سوريا لتطهير سوريا من التورط الغربي(رويتز، 2016).

في حين ترى إسرائيل من بقاء روسيا في سوريا أمان وحماية لها على المستوى الإقليمي، على الرغم من أن إسرائيل كانت تعلم منذ بداية الحرب على سوريا بأن بشار الأسد زائل لا محالة إلا أنها أصبحت على استعداد للتنسيق على كافة المستويات لبقائه في منصبه، حتى أنها على استعداد لحمايته، ومن جهة أخرى تقدم إسرائيل المساعدة المالية والعتاد للفصائل التي تعارض داعش وجبهة النصرة في حربها داخل سورية، وهو هدف مشترك مع رغبتها بقاء روسيا في سوريا، بالإضافة إلى أنها تعزز من وجود القوات الروسية في سوريا من خلال الدعوة لإنشاء مقرات عسكرية روسية أخرى في سوريا بهدف الحفاظ على الجبهة الشمالية آمنة من السنة واقتربهم من حدودها(رمان، 2017).

من جهة أخرى ازدادت العلاقات الروسية "الإسرائيلية" جراء الحرب في سوريا، فالمصلحة باتت مشتركة بين الطرفين؛ ففي حين أن روسيا ترغب في إبقاء قدم لها في الشرق الأوسط، والحفاظ على مصالحها فيه، زاد حجم التبادل الاقتصادي والتعاون التجاري بين البلدين بعد الحرب على سوريا كمكافئة من روسيا لإسرائيل في ظل وقف الإمدادات "الإسرائيلية" لجورجيا، وموافقة إسرائيل على ضم القرم إلى روسيا، بالإضافة إلى التعاون في وجه الإرهاب والذي يشكل من وجهة نظر الطرفين نظرة مشتركة كل فيها على هواه الخاص، بالإضافة إلى رغبة إسرائيل إيقاف النفوذ الإيراني في سوريا خوفاً من الطائفية التي ستنشأ إذا طال التقدم الإيراني الدروز في إسرائيل، وبالتالي فإن وجود روسا في سوريا يمثل هدف مشترك حتى أن الطائرات الحربية الروسية في دخولها الأجواء الإسرائيلية لم يعد يشكل تهديداً لإسرائيل بل يتم ذلك بموافقتها وتحت عينها(رمان، 2017).

ترتبط سوريا وروسيا في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وهذا دافع لروسيا في التدخل بالوضع السوري الراهن وحماية مصالحها التي تأسسه التشاركية عليها منذ فترة الاتحاد السوفيتي واستمر روسيا في علاقاتها مع سوريا وتعزيز الدور الاقتصادي بينهما حيث قامت روسيا وسوريا بإنشاء 63 مشروعا تشاركياً نذكر منها:(مدني، 2014)

أنشاء محطة كهرباء على نهر الفرات، وأنشاء سكة حديد بطول 105000 كم و307000 كم خطوط كهرباء، ومنشأة مائية لمحطة الكهرومائية وتأسيس محطة الكهرو حرارية، بناء منشأة الري، والتنقيب عن النفط في شمال سوريا، وأنشاء خط أنابيب بطول 180 كم لنقل النفط من بين حمص وحلب، وأنشاء معمل للأسمدة الكيماوية

وفي عام 2005م تم الاتفاق على حماية وتشجيع الاستثمار بين البلدين، واتفاق نقل بري، والتعاون في مجال الطاقة، والتعاون في انشاء مصنع أنابيب البازلتية، والتعاون المصري بين الدولتين، وتسوية المديونية بين الدولتين، وانشاء معمل غاز، والتعاون بين رجال أعمال الدولتين، والتعاون في مكافحة التجارة الغير شرعية، والتشاركية في مجال البحث العلمي.

وفي عام 2010 تم الاتفاق بين روسيا وسوريا على التعاون العلمي ، التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتعاون في النقل الجوي

ويتضح بأن دعم روسيا لسوريا ونظام الأسد الآن هو توطيد للدعم الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لسوريا في وقت حافظ الأسد والهدف واحد وهو البقاء الروسي في الشرق الأوسط وإثبات الوجود كدولة عظمى لها هيبتها وقوتها وسطوتها أمام نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية، والمحافظة على مصالحها في سوريا باعتبارها دوله حليفة بعد أن خسرت حلفائها مثل العراق وليبيا بسبب عدم تدخلها وإفساح المجال إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو لتدخل، أما بالنسبة إلى إسرائيل فترى الدراسة أن إسرائيل لن تطالها يد الروس كون أن إسرائيل ابنة الولايات المتحدة وأي مساس لإسرائيل سيغضب الولايات المتحدة الأمريكية وسيجر المنطقة إلى حرب لا يُعرف منتهاها.

ومع تطورات الأزمة السورية ومالاتها الأخيرة فقد كان إسرائيل وحمائتها على مقدمة أولويات روسيا سواء من خلال الاتصال بتتبع موجات التفاوض من مؤتمر جنيف مروراً باستانا وانتهاءً بسوتشي، وهذا ما أعلن صراحة من موسكو على لسان بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو وصولاً إلى التدخل الأخير في درعا.

ويلحظ اليوم بشكل واضح أن روسيا قد بنت جسور ارتكاز ذات فعالية في سوريا في العمق السوري، وذلك بعد إعلانها أن النظام السوري قد طلب التدخل الروسي في مواجهة ما يسمى "بالإرهاب" الذي يضرب سوريا، فهي صاحبة الكلمة العليا هناك، خاصة حينما أعلن الرئيس بوتين ما نصه "لوانا لسقط النظام خلال أسبوع" وملاحظة ما تم تدميره للدولة السورية وتتويجه ذلك باحتفالية للجيش الروسي إلى جوار تفاخر بوتين باختباره الأسلحة الروسية الحديثة وازدهار مبيعاتها جراء ذلك.

3. العلاقات الإيرانية الروسية:

في عام 1989 قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي عهد الرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف، تغيرت نظرة الاتحاد السوفيتي من الأيدولوجية إلى الاقتصادية في السياسة الخارجية، والسياسة الأمنية الأهم من وجهة نظرهم في ظل العداء الدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح الاتحاد السوفيتي وضمن مصطلح "البيروسترويكا" يغير من سياسته من دعم الحركات الشيوعية في الدول إلى التقرب من الدول التي توازيها في النظرة العدائية للولايات المتحدة، وكانت إيران إحدى الدول التي لها مكانتها في الشرق الأوسط، والتي ستشكل حليفاً لروسيا ضد الولايات المتحدة في ظل إلغاء الأخيرة عقود التعاون التكنولوجي الحربي والعلمي مع إيران، فقاد ذلك إلى تطوير العلاقات الروسية الإيرانية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على جميع الأصعدة (الحمداني، 2011).

فعقدت روسيا اتفاقية بناء مفاعل نووي في مدينة (بوشهر) الإيرانية لتوليد الطاقة الكهربائية في إيران، وتُنظر في ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي الروسي وتحقيق الأهداف السياسية لها في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دعم سياستها كدولة كبرى من خلال مبيعات السلاح، وذلك النمط من السياسة جعل روسيا تقترب أكثر فأكثر من الروس كونها ترغب بتحقيق أهدافها كدولة إقليمية عظمى وتسعى إلى تعزيز مكانتها في العالم، وبذلك أصبحت إيران شريكاً تجارياً كبيراً لروسيا، ووقعت الدولتان من خلال الشراكة عقوداً بلغت (7-9) مليارات دولار، إلا أنه وبسبب ضغوط أمريكية توقفت الشراكة عام 1999 (محمد، 2013).

وعادت إيران في عام 2001 عقود تعاون عسكري جعلتها في المرتبة الثالثة من حيث التعاون العسكري مع روسيا بعد الهند والصين، حيث اهتمت إيران بتطوير أنظمتها العسكرية الصاروخية، وحاولت عقد اتفاقيات تراخيص لصنع السلاح الروسي، إلا أن ذلك لم **تثبه** روسيا، وزودت روسيا إيران بعدة منظومات عسكرية وصفتها بالأسلحة الدفاعية؛ لتسهل تجارة السلاح مع إيران أمام العالم، وتنعش الاقتصاد الروسي، فشمّل التعاون العسكري صواريخ مضادة للدبابات، وطائرات مقاتلة، وطائرات ميغ وسوخوي، ومروحيات نقل عسكرية، ومنظومات صاروخية، بالإضافة إلى قطع غيار للأسلحة التي اشترتها إيران، فيما بلغت قيمة عقود التسليح ما يقارب (2) مليار دولار (نعناع، 2014).

وعارضت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون العسكري بين روسيا وإيران، واعتبرته دعماً للإرهاب في ظل رؤيتها لإيران دولة إرهابية، كما زاد ذلك التعاون قلق إسرائيل كون أن إيران ستدعم جيران إسرائيل بالسلاح وذلك سيهدد أمنها القومي، فمارست إسرائيل وأمريكا جميع الضغوط من خلال اللوبي الصهيوني في روسيا وقف التعاون والإمداد الروسي إلا أنه وبعدة طرق مولت روسيا إيران بالسلاح وذلك لمنع أي تدخل غربي أو تهديد أمريكي من الاقتراب من حدود روسيا وسيطرتها، وعدم قبول أي تواجد أمريكي عسكري يهدد مصالح روسيا في مناطق النفوذ (محمد، 2013).

وفي ظل العقوبات الدولية على إيران تراجعت مبيعات السلاح الروسية لإيران، إلا أن روسيا أبتت على علاقاتها مفتوحة من ناحية إقامة المشاريع السلمية النووية في إيران، ومساعدة إيران في مشاريع النفط والغاز، والإبقاء على التعاون العسكري؛ بحجة أن التعاون العسكري وبيع السلاح والمنظومات الدفاعية ليس بداعي الحرب وإنما تزويد إيران بالسلاح الذي يساعدها على الوقوف في وجه أي عدوان يهدد وجودها أو بقاؤها، وبالتالي يعتبر التعاون الإيراني الروسي مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلا أن روسيا تحاول في هذا التعاون إثبات وجودها كدولة كبرى وقد أثبتت ذلك من خلال أنها تُعد ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم، وأن إيران تحاول إثبات قوميتها الفارسية والتي ترى ان النفوذ العربي أنها بعد ان كانت دولة عظما تاريخيا تتصارع مع الروم على حكم المنطقة ومن ناحية تعزيز طائفيتها في المنطقة فأنهم لا يزالون ينظرون إلى المسلم السني بأنه عدو لهم بسبب الخلافات بين أصحابه وانتزاع الخلافة من علي بن أبي طالب لصالح معاوية ومقتل الحسين بن علي وظهور المذهب الشيعي الذي يرى أن خلافة المسلمين محصور في ال البيت.(نعناع، 2014).

وبناء على ما سبق فإن الملف الإيراني يعد من الملفات المعقدة في كينونتها وتبعياتها حيث أن العلاقات حسب مصادر متعددة تبين تأرجح العلاقات بين الدولتين إلا أنهما تتفقان دائما على عدائتهما للنظام الليبرالي والولايات المتحدة الأمريكية مع التقارب الروسي - الاسرائيلي الذي هو اقرب الى الولايات المتحدة الامريكية من روسيا والعداء الايراني الاسرائيلي المعلن كلاميا دون فعل ، والحفاظ على تواجدهما في منطقة الشرق الأوسط وخدمة مصالحهما الشخصية على وجه التحديد في ظل الاشتراكية الروسية والطائفية الإيرانية، وفي ظل سيطرة الغرب على العالم.

واتضح بما لا يقبل الشك، انه ورغم ازدهار العلاقات الروسية- الإيرانية وخاصة فيما يتصل بمبيعات الأسلحة ومنظومات صواريخها المتطورة اس 300 واس 400 فقد كانت "إسرائيل" حاضرة بالتأثير على ذلك الملف، إلى جوار تداعيات التحولات الأخيرة في الجنوب السوري في الجولان والقنيطرة وموافقة روسيا على المطالب "الاسرائيلية" بأبعاد المليشيات الإيرانية مسافة 80كم بعيد عن حدود الاحتلال الإسرائيلي وإعلان نيتها هو صراحة: بان لا مشكلة مع النظام السوري قائلا انه لم يزعجنا قط ولا نعارض بقاؤه مازال أن حدود "إسرائيل" الشمالية آمنة.

المبحث الثالث

العلاقات الروسية الإسرائيلية .

تعتبر العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل علاقات مبنية على المصلحة المتبادلة لان روسيا أول من اعترف بإسرائيل كدولة في فتره تحتاج إسرائيل إلى اكبر عدد من الدول أن تعترف بها كما أن روسيا القائد للاتحاد السوفييتي يحتاج إلى حلفاء في العالم وخصوصاً أن الحرب الباردة كانت في أولها

وعليه سيتم دراسة ها الموضوع من خلال:

المطلب الأول: العلاقات الروسية الإسرائيلية حتى نهاية الاتحاد السوفييتي(1948-1991).

شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية متغيرات ملحوظة في كل الجوانب وعلى مر السنوات، حيث تتغير هذه العلاقات تبعاً للسياسة الخارجية لكلا البلدين والمصالح المتبادلة، إضافة إلى المصالح المشتركة لهما في بلدان العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط، وتتمحور العلاقات في الشرق الأوسط بين البلدين حول القضية الفلسطينية ومصالح الروس في الشرق الأوسط، وشهدت العلاقات تطوراً من خلال الجوانب التالية:

أولاً: تطور العلاقات على المستوى السياسي:

تغيرت مواقف الاتحاد السوفييتي حول الصهيونية قبل وبعد عام 1947، فحيث كانت معادية للحركة الصهيونية من قبل، أصبحت تنظر إليها على أنها المفتاح الذي سيفتح الباب للاشتراكية وانتشار الفكر الشيوعي غير الموجود والفاقد لدوره في الوطن العربي والشرق الأوسط تحديداً، عدا الأحزاب التي كانت تحمله، والتي لم يكن لها أي دور في الحياة العامة والسياسية وكانت بالإضافة إلى عدم وجود دور لها محظورة ومضطهدة. وجاء إعلان الاتحاد السوفييتي على لسان أندريه غروميكو "دعمه للحركة الصهيونية" حاملاً الاعتقاد السوفييتي والذي انطلق من عبارته: "بالنسبة لنا هناك دائماً منطلق واحد في السياسة الخارجية وهو منطلق ما هو الأفضل للاتحاد السوفييتي"(محمود، 2013).

لقد فاجئ خطاب رئيس الوفد الروسي غروميكو في الأمم المتحدة عام 1947 العالم بأسره بعد أن جاء مسانداً للحركة الصهيونية ومتحدثاً عن الحقوق المشروعة للشعب اليهودي في فلسطين، وعن تأييد الاتحاد السوفييتي للصهيونية وحق إقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين العربية تحقيقاً وتأميناً للمأوى لآلاف اليهود المهجرين والمشردين الذين يعيشون في الملاجئ والمعسكرات الأوروبية (عروط، 2012).

وعلى الرغم من إمكانية تعرض الاتحاد السوفييتي وسياسته إلى ردود الأفعال العربية والتي قد تؤدي إلى فقدانها التعاطف والتأييد، إلا أنه آنذاك اعتبر الحركة الصهيونية حركة تحرر وطني لها الحق في إنشاء كيان ودولة، واصفاً العرب بالتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (محمد، 2013).

وقد أظهر الاتحاد السوفييتي تأييده للحركة الصهيونية في البداية بالتعاطف، ورآها على أنها حركة تحرر وطني تمثل قوة تقدمية، قياساً بالرجعية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية، حيث كان الاتحاد السوفييتي يعتبر الدول العربية حكومات تابعة وخاضعة لسياسات الدول الغربية وممثلة لها وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا (وليد، 2013).

وقد كان خير دليل على التعاطف السوفييتي مع الصهيونية هو ما نقل على الإذاعات السوفييتية عندما وصفت الجيوش العربية في فلسطين عام 1948 بلبقايا الفاشية، ومن مختلف القوميات، وقد حذرت الإذاعات أن تصبح فلسطين إسبانيا ثانية نظراً لما حل من إسبانيا من فوضى، وبالتالي فقد وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب إسرائيل نظراً للمبادئ الأساسية المكرسة عند السوفييت وهي دعم الاستقلال دوماً، وبهذا كان دعمها لإسرائيل في حربها هو دعم مشروع للاستقلال من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي (محمود، 2012).

ومنذ إصدار القرار الدولي رقم 181 لإنشاء الدولة اليهودية وفرضه على الشعب الفلسطيني، كان موقف الاتحاد السوفييتي داعماً ومنسجماً وثابتاً مع المواقف "الاسرائيلية"، وطوال فترة الحرب عام 1948 والاتحاد السوفييتي يقدم الدعم للمستوطنين اليهود لا سيما الدعم الدبلوماسي، وقد أدان الاتحاد السوفييتي مقاومة الشعب الفلسطيني ووقف بحزم ضد المقاومة، وتمسك بشدة في إنشاء الدولة اليهودية، بالإضافة إلى أنه رفض الوصاية الدولية على فلسطين عندما صدر قرار التقسيم عام 11/29/1948، حيث أن الوصاية ستفشل إقامة الدولة اليهودية، وستفشل فرض اليهود قوتهم بالسلاح، وقد قدم الاتحاد السوفييتي آنذاك الدعم العسكري واللوجستي لليهود عن طريق الدول الأوروبية، بهدف فرض الدولة اليهودية على الشعب الفلسطيني (محارب، 2016).

وعندما أعلن دافيد بن غوريون إنشاء إسرائيل 14/5/1948م، كان الاتحاد السوفييتي أول من اعترف بها رسمياً كدولة، وأيد سياسة اليهود ومواقفها طوال فترة حرب 1948، ولم ينتقد الخطة التوسعية لليهود في أراضي الفلسطينيين وفق قرار التقسيم، وقد عارض بشدة وأدان تدخل الجيوش العربية لمساعدة الشعب الفلسطيني ووقف طوال فترة الحرب ضد الشعب الفلسطيني والعربي (محمود، 2013).

وقد أبدى الاتحاد السوفييتي تجاهله لطرده اليهود (800) الف فلسطيني من أراضيهم ولم يبد أي احتجاجا على ذلك، وقد تجاوز عن ارتكاب اليهود للمجازر بحق الفلسطينيين بهدف تهجيرهم، والتي زادت وقتها المجازر لتصل أكثر من (110) مجزرة أبرزها مجزرة دير ياسين عام 1948، وقد تعدى ذلك إلى منع وسائل إعلامه عن الحديث عما يجري داخل الأراضي الفلسطينية والمساعدة في منع نشر الصحف الأوروبية للأخبار عن الحرب اليهودية على فلسطين. وبنفس الوقت وعندما تم التباحث في مجلس الأمن عام 1948 طلب اليهود الانضمام إلى مجلس الأمن كان الاتحاد السوفييتي أول من صوت مع القرار (الدعيمي، 1989).

وقد كان لدى الاتحاد السوفييتي آنذاك اعتقاد بأن الأحزاب السياسية للكيان الصهيوني برامج اشتراكية يسارية ستكون هي الأساس لهيمنة الاتحاد على الشرق الأوسط، وأن هذه الأحزاب ستجعل فرصته كبيرة للانخراط في شؤون المنطقة والقيام بدور كبير في توجيهات الدول العربية نحو الاتحاد السوفييتي ومخططاته (عروط، 2012).

وبنفس الاعتقاد السائد حول مصالح السوفييت في المنطقة العربية عن طريق الكيان الصهيوني، أصبح لدى الاتحاد السوفييتي اعتقاد بأن قيام دولة للكيان الصهيوني يعتمد على النسبة الكبيرة من اليهود المتواجدين في الاتحاد السوفياتي، وأن هذه النسبة من اليهود ستكون ورقة رابحة لممارسة الضغوط السياسية لاستقطاب الكيان الصهيوني، بالإضافة إلى أن بناء الدولة اليهودية سيكون طريقاً للنفوذ السوفييتي في المنطقة وستكون "إسرائيل" بمثابة الناقل للهيمنة السوفييتية في الشرق الأوسط عن طريق نقل العناصر الشيوعية الموالية للاتحاد السوفييتي عن طريق هجرة اليهود السوفييت إليها(محمود، 2013).

وبذلك لم يتوان الاتحاد السوفييتي عن دعم اليهود دبلوماسياً بل تعداه لدعمهم عسكرياً، حيث قام الاتحاد السوفييتي بتزويد اليهود بالسلاح والعتاد والخبراء، كما قام بفتح القواعد العسكرية في الدول الأوروبية، بالإضافة إلى تزويد اليهود بالخبرات المقاتلة وخصوصاً جيل حمل السلاح الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وذلك في ظل منع الأمم المتحدة إمداد الأطراف بالسلاح والمحاربين ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويشار إلى أن غالبية السلاح الذي استخدمه الكيان الصهيوني في حرب عام 1948 هو من إمدادات الاتحاد السوفييتي، وذلك قد زاد من قوة كفة اليهود في سلب الأراضي الفلسطينية وتمديد انتشار اليهود في الأراضي الفلسطينية رغم التوجيهات التي جاءت في قرار التقسيم بعدم تعدي كلا الطرفين الفلسطيني واليهودي على أراضي الآخر(محارب، 2016).

وفي عام 1953 اتضح للاتحاد السوفييتي أن الكيان الصهيوني لم يكن مجتمعاً اشتراكياً ولا تقدماً، بل تبين أنه حليفاً استراتيجياً للإمبريالية الغربية وممثلاً حقيقياً له، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ظل مناهضة الدول العربية للاستعمار الغربي، ومقاومته له من أجل إثبات الهوية التقدمية، مما دفع بالاتحاد السوفييتي لتقييم مواقفه تجاه الكيان الصهيوني والدول العربية، وإعادة النظر في جميع المواقف التي اتخذها حيال الشرق الأوسط بالرغم من أن غالبية المتحكمين بالقوى داخل الاتحاد السوفييتي هم من اليهود والغالبية العظمى للقادة في الاتحاد السوفييتي مواليين لليهود(يلووف، 2005).

ونتيجة للعلاقات البائسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ونتيجة للتنافس بين هاتين القوتين العظميين على المنطقة العربية، وبسبب اتضاح الرؤيا حول الكيان "الاسرائيلي" وموالاته للإمبريالية الغربية تغيرت نظرة الاتحاد السوفياتي المتعاطفة نحو الكيان الصهيوني ونحو الحركات التقدمية العربية، وبدأت توجهات الاتحاد السوفياتي تتجه نحو العلاقات مع الدول العربية والتعامل في شتى المجالات رغم الايدولوجيا المختلفة للعرب وللصوفيات (محمد، 2013).

فقد تبين للاتحاد السوفياتي عام 1950 عندما غزت الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية أن "إسرائيل" قد انحازت للغزو مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم معارضة الاتحاد السوفياتي ضده، وقد بات الاتحاد السوفياتي على يقين من أن "إسرائيل" هي منحازة دوما إلى جانب الآراء الغربية (محمود، 2017).

وبعد قيام عناصر صهيونية بنشاطات معادية للاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الاشتراكية عام 1953، استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض الفيتو ضد قرار في مجلس الأمن لصالح "إسرائيل" وكان ذلك بسبب التوجهات العربية ضد السياسات الغربية الداعمة لإسرائيل، تغيرت العلاقات الدبلوماسية الاسرائيلية الروسية حتى تم قطعها عام 1954م (الموسوعة الفلسطينية، 1990).

وفي عام 1956 تدهورت العلاقات الروسية الاسرائيلية، وذلك بعد أن تبين للاتحاد السوفياتي المصالح المشتركة لإسرائيل والغرب في الشرق الأوسط وحقيقة مصالح الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقام الاتحاد السوفياتي بتقديم يد العون للعرب ومدهم بالمساعدات والخبرات التي يحتاجون إليها، فكان تقديمهم للقروض والمساعدات لمصر لبناء السد العالي، كما قدم الخبرات للدول العربية في مشاريعها التنموية، كما قام بدعم مصر ضد حربها أمام العدوان الثلاثي (إسرائيل وفرنسا وبريطانيا)، كما قام الاتحاد السوفياتي بالاعتراف بالحقوق بشأن القضية الفلسطينية، ومشروعية النضال ضد الاحتلال، كما قام بالمطالبة بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحققهم بالعودة (الموسوعة الفلسطينية، 1990).

وفي عام 1967 قام الاتحاد السوفييتي بالطلب من إسرائيل والمجتمع الدولي سحب القوات "الإسرائيلية" إلى حدود الرابع من حزيران ووقف إطلاق النار، إلا أن إسرائيل لم ترضخ للطلب واستمرت في حربها الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني (دعيج، 1989).

وفي عام 1977م قدم الاتحاد السوفييتي مشروعاً للسلام، وقد صدر هذا المشروع بناء على إرادة أمريكية وسوفييتية مشتركة مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (1977-1982) يتضمن هذا المشروع ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع داخل الشرق الأوسط، حيث ركز هذا المشروع على حل المشكلة الفلسطينية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت عام 1967م، كما تضمن المشروع الضمان على الحدود بين "إسرائيل" والدول العربية (الحمدة وآخرون، 2004).

وخلال فترة انقطاع العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل منذ عام 1967م وحتى 1991م، ظل الاتحاد السوفييتي يصر على أنه ليس ضد إسرائيل كدولة، ولكنه ضد نهج السياسة "الإسرائيلية" التي تقوم بها تجاه الشعب الفلسطيني وضد الشعوب العربية، على الرغم من دعم إسرائيل وانحيازها المستمرين تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية (فاسيليف، د. ت).

وبعد حرب الكويت عام 1991م عمدت روسيا إلى إثبات الوجود في الشرق الأوسط، ومنع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فلجأت في ظل الرغبة العالمية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي إلى النفوذ من خلال الجولات الروسية للشرق الأوسط والتي تمثلت في جولات وزير الخارجية الروسي بيسميرتنيخ ووزير الخارجية الأمريكي بيكر تحضيراً لمؤتمر مدريد (الشيخ، 1998).

وفي 10/28 /1991م، رعى كلاً من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الإسباني (فيليب غونزاليس) مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بحضور طرفي الصراع (الفلسطيني والإسرائيلي) ومجموعة من الدول العربية، وأشار الرئيسين الروسي (ميخائيل غورباتشوف) والأمريكي (جورج بوش) إلى إمكانية تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وقد كان مؤتمر مدريد هو آخر نشاط للاتحاد السوفييتي قبل انهياره (محمد، 2013).

ولم يكن مؤتمر مدريد سوى مؤتمر "خطاي" مارس فيه جميع الأطراف خطاباتهم، حيث انتقلت مفاوضات الأطراف بعدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يظهر بروز الدور الأمريكي واختفاء الدور الروسي (الفرا، 2001).

وترى الدراسة أن بداية العلاقات بين روسيا وإسرائيل وتعاطف روسيا مع قرار قيام دولة يهودية على أراضي فلسطين، وخطاب غروميكو واعتراف روسيا بدولة يهودية عام 1948 مثير للجدل وهو وصمة عار على جبين روسيا، فما هو مثير للجدل أن روسيا كانت تتعاطف مع إسرائيل وتدعمها وتندد بالعرب، ولكنها تعود لتكون معادية لليهود وتقف إلى جانب العرب، هذا بحد ذاته يحير الباحثين في صدد موقف روسيا في ظل مصالحها مع العالم والشرق الأوسط خاصة، ولا سيما أن ندرة الدراسات والبحوث والأوراق الرسمية التي تتحدث عن طبيعة سياسة روسيا تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً: تطور العلاقات على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي:

اقتصرت العلاقات الروسية "الإسرائيلية" من الناحية الاقتصادية على بيع الأسلحة الروسية الصنع إلى "الإسرائيليين" منذ بداية النكسة عام 1948، حيث قامت بتزويدها اليهود على أساس الدعم والمساندة في إنشاء دولتهم وكنوع من نشر الأسلحة الروسية في الشرق الأوسط كمصدر لجمع الأموال، إلا أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 34 عام عطل من التعاون في هذا المجال، بالإضافة إلى وصول اليهود إلى المناصب العليا في روسيا جعل من إسرائيل تهيمن على اقتصاد روسيا (الشيخ، 2017).

ولم يجد الباحث أي مرجع يدل أو يبحث عن مجالات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي نظراً لقلّة المراجع التي تتحدث عن مجالات التعاون بين البلدين من ناحية، ونظراً لانقطاع العلاقات الروسية "الإسرائيلية" بسبب الخلافات التي نشبت بين البلدين لاختلاف المصالح من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: العلاقات الروسية "الاسرائيلية" بعد نهاية الاتحاد السوفييتي (عصر روسيا الاتحادية).

سيناقش هذا المطلب العلاقات الروسية "الاسرائيلية"

اولاً: التطور على المستوى السياسي:

كان للأزمة التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي والممارسات الغربية التي مورست ضده أثراً بالغاً في انهياره، كما ساهم سباق التسلح مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في استنزاف موارده وقوته، وأبدى الرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف استعداداً من أجل تقديم تنازلات للحصول على المساعدات الاقتصادية وللحفاظ على الكيان السوفييتي، إلا أن الأوضاع الداخلية والنشاطات غير المسبوقة أطاحت بزمن الحزب الشيوعي والاتحاد السوفييتي (الجميلي، 2002).

وكان للوبي الصهيوني الدور في تأجيج الأزمة الاقتصادية والسياسية داخل الاتحاد السوفييتي وزيادة الموقف سوءاً، حيث شجع أعداداً كبيرة من اليهود السوفييت إلى الهجرة إلى الأراضي المحتلة من فلسطين، كما ساعدت الهيمنة اليهودية على المواقع القيادية ومواقع اتخاذ القرار في الاتحاد السوفييتي على التخريب ونشر الفوضى في شتى مظاهر الحياة، وزعزعة الاقتصاد وتهريب الأموال وتحويل الاتحاد السوفييتي إلى بلد محتكر من قبل الهيمنة الغربية وسطوتها (سرحان، 2001).

وقد تأثر ميخائيل غورباتشوف بالطروحات "الاسرائيلية" والضغطات الغربية، حتى أصبح هنالك خطوط واضحة لتطبيع العلاقات بين روسيا وإسرائيل، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، إلا أن القادة اليهود الروس كان لهم الكلمة الفاصلة في انهيار الاتحاد السوفييتي بعد فتح باب هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل، وخفض التعاون الاقتصادي والعسكري بين الدولتين (سرحان، 2001).

وبعد الفوضى التي عمّت أرجاء الاتحاد السوفييتي وانهياره عام 1991 واستلام بولس يلتسن الحكم والسلطة أعاد العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل كون أن هذا الرجل داعم لمبادئ الديمقراطية ورغبته في إرساء العدالة والرخاء، فلجأ إلى إعادة العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل والغرب، وبالتالي ساهم ذلك في تولي اليهود الروس مقاليد الاقتصاد في روسيا كالبورصات والسلطة المالية والنظام المالي بأسره (Razoux, 2008).

كما أثر نفوذ اليهود على السيطرة العامة على اقتصاد روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) ثم النفوذ إلى المؤسسة العسكرية الروسية والتي تعتبر الأساس في الهيمنة الروسية كقطب من أقطاب العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية، فحل الخراب في روسيا، فتم خصخصة القطاع العام، والتهديب المالي خارج البلاد، وزيادة مديونية الاقتصاد الروسي (حوات، 2005).

فأصبحت هذه الظروف لدى روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفييتي سابقا) مدعاة لإعادة النظر في العلاقات الروسية والعالمية، فتوجهت أنظار روسيا لإسرائيل موازاة لنظرتها للدول العربية، متماشية مع إدراك مصالحها مع جميع الأطراف وإعادة إثبات الوجود، فسهلت هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل، وتوسيع رقعة التعاون معها، وتطبيع العلاقات تدريجياً، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في كلا البلدين إلى المستوى القنصلي، وتم استرجاع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بين روسيا وإسرائيل عام 1991م (فاسيلييف، د.ت).

وفي مقابل ذلك، وفي عام 1992 رأت روسيا بأن مصالحها في الشرق الأوسط تتمثل في التكنولوجيا المتوفرة مع إسرائيل والتي ستزيد من كفاءة الطاقات لديها، بالإضافة إلى المهاجرين اليهود الروس والذين سيكونون بمثابة عين روسيا في الشرق الأوسط، كما رأت عدم قطع العلاقات الروسية العربية، حيث يشكل العرب سوقاً لبيع السلاح، مشيرة بذلك إلى عدم الرغبة في الحرب نتيجة التسليح، بل الحاجة للموارد المالية المتأتية من بيع السلاح والذي سينعش الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى العلاقات التاريخية مع بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا (فاسيلييف، د.ت).

وبعد اندلاع حرب الخليج عام 1991 وضرب قوات التحالف الغربية للعراق، كان لذلك أثر كبير على الدول العربية حيث صعوبة مواجهة ذلك العدوان في ظل العمق الاستراتيجي للعراق، وكيفية المواجهة مع إسرائيل الحليفة للغرب، كما أن الدول العربية فقدت الحليف الرئيسي لها وهو الاتحاد السوفييتي الذي انهار وانهارت معه عقود التسليح مع العرب، مما أثر على الخيارات العربية التي اتجهت نحو التفاوض والسلم مع إسرائيل (الموسوعة الفلسطينية، 2017).

كما أثرت حرب الخليج على إسرائيل من حيث تقديم الحجج دوماً بشأن تسليحها وانسحابها من الأراضي الفلسطينية وفق قرار التقسيم نتيجة الخوف من الخطر العراقي على إسرائيل، مما أخرج ذلك أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية والغرب نتيجة رفض إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية لقرارات مجلس الأمن الذي فرض الحرب على العراق نتيجة امتناع امتثاله أيضاً لقرارات مجلس الأمن، مما حدى بالدول العربية اتهام الدول الغربية بالكيل بمكيالين، فأخرج ذلك الدول الغربية لأن إسرائيل أيضاً لم تمثل لقرارات مجلس الأمن ، مما حدى بالولايات المتحدة الأمريكية الدعوة لمؤتمر دولي، وهو مؤتمر مدريد (الموسوعة الفلسطينية، 2017).

وبهذا عادت روسيا إلى الساحة العالمية عبر مؤتمر مدريد الذي عقد عام 1991م، ودعا إليه الجانبين الأمريكي والروسي على أساس عودة العلاقات الدبلوماسية الروسية "الإسرائيلية" المقطوعة منذ 1967م، إلا أن وجودها كان مشوهاً دون أثر، فقد تمخض المؤتمر على رفض إسرائيل ومماطلتها للقرارات ورغبة منظمة التحرير الفلسطينية بالحل السلمي القرار "242" (الأرض مقابل السلام) ولم تحرز المفاوضات أي تقدم (Razoux,2008).

ولم تحل قضية اللاجئين إلا أن الفلسطينيين استطاعوا أن يستغلوا في مفاوضاتهم مع إسرائيل، وكان ذلك في غياب روسيا التي وقفت موقف المشاهد فقط، فقد تم تشكيل ست لجان عبر هذا المؤتمر وهي: لجنة شمل العائلات ومناطة بفرنسا، ولجنة قواعد تنمية المعلومات عن اللاجئين ومناطة بالنرويج، وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل ومناطة بالولايات المتحدة، والصحة العامة ومناطة بإيطاليا، ورخاء ورفاهية الأطفال ومناطة بالسويد، والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ومناطة بالاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدم التأثير والحديث في قضية اللاجئين (نوفل، 2012).

لقد جاء دور روسيا بعد عودتها للساحة السياسية دوراً غير مقنع، حيث كان الروس مشاهدين فقط للأحداث في العالم وخصوصاً الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية تحديداً، فقد كانت تلعب دور المشاهد على المسرح، فمن خلال مؤتمر مدريد اتضح أن جميع اللجان التي شكلت كانت عدا روسيا، والقرارات المتخذة كانت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاجتماعات وأماكن عقدها كانت في غير روسيا، وبالتالي كان دور روسيا في عملية السلام لا يذكر مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن دور روسيا اقتصر كراعي لعملية السلام ولكن ليس راعياً رئيساً للعملية فقد كانت الولايات الأمريكية تستحوذ على كل شيء، بالإضافة إلى أن روسيا في وقتها كانت تتجه للتطبيع مع إسرائيل وغير أبهه بالعرب عندما تراجعت عن قرارها باعتبار اليهود حركة صهيونية عنصرية (smit, 2002).

وفي عام 1994 تبادل كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الزيارات فيما بينهما، وكان للرئيس الأمريكي بيل كلينتون الدور في زج روسيا نحو عملية السلام واعتبارها راعياً رئيساً فيها، ونتيجة للضغوط التي مارسها الداخل الروسي على القيادة الروسية عادت روسيا إلى حلقة المفاوضات الخارجية بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، بعقد مؤتمر موسكو جمع 36 دولة لفتح ملف المفاوضات والتطبيع بين اليهود والعرب في الشرق الأوسط، واحتمالية إيجاد السلام بينها، وهذا ساعد في محاولات روسيا لاستعادة هيبتها ومكانتها الدولية كقوة عظمى (الشيخ، 1998).

ولعل أخطر المواقف الروسية بعد الاعتراف بقيام دولة "إسرائيل" عام 1948م، هو ذلك التساهل أو التواطؤ فيما يتصل باستقدام يهود الاتحاد السوفييتي وجمهورياته بدء من عام 1991م، حيث وصل إلى "إسرائيل" زهاء مليون مستوطن جديد يصل عددهم اليوم زهاء مليون ونصف حيث اضّر ذلك بالواقع الديمغرافي في فلسطين وهم يمتلكون اليوم أحد أكبر الكتل والقوى السياسية على الساحة "الإسرائيلية" ذات التأثير الكبير على مداورات ومواقف الصراع مع العرب والفلسطينيين، نتيجة توجهات قادتهم اليمينية والعنصرية المتطرفة، ووقوفهم إلى جانب خيار "الدولة الواحدة" (يهودية الدولة) ورفض أي دولة فلسطينية.

ثانيا: تطور العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية:

في عام 1993 تم تحويل العلاقات المتبادلة بين روسيا وإسرائيل من ثقة متبادلة بين البلدين إلى تعاون شديد من خلال تكوين مجلس اقتصادي روسي "إسرائيلي" يرأسه وزير "إسرائيلي" ناطق بالروسية، ويحضره خبراء في المجال الاقتصادي من كلا الطرفين للتشاور حول الاهتمامات الاقتصادية المشتركة وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية (Razoux, 2008).

وقد وقعت إسرائيل مع روسيا في عام 1994 ست اتفاقيات تعاون في عدة مجالات (السياحة، والعلوم والتكنولوجيا، والطب، والزراعة، والصناعة، والطيران، وجعلت سبل التعاون في هذه المجالات في أشد طاقته بين البلدين (أسمر، 2011). وفي عام 1995 وقعت بين وزارة الدفاع الروسية وإسرائيل على بيع وتطوير الأسلحة الروسية لإسرائيل وتوريدها، أما في عام 1996 وقعت البلدان اتفاقية في مجال البريد والاتصالات، بينما في عام 1997 وقعتا اتفاقية في مجال الحرب ضد الإرهاب، وفي عام 2000 وقت الدولتان اتفاقيتان في مجالي الضريبة وفي مجال المراكز الثقافية والتبادل الثقافي (حمام، 2017).

وعلى أثر مذكرة تفاهم وكالات الفضاء الروسية "الإسرائيلية" عام 2001 تم إطلاق القمر الصناعي "الإسرائيلي" على الصاروخ الروسي (Risos 10)، كما تم إطلاق قمرين صناعيين "إسرائيليين" على الصواريخ الروسية (الشيخ، 2017).

وفي عام 2002 أقيمت في روسيا مجمعات حيوانية لإنتاج الحليب في الشيشان ومناطق اليهود وفي منطقة تامبوف، وإنشاء مشروع اسماك السلمون في جالوكسيا، وإنشاء مركز التكنولوجيا الزراعية في جامعة تميزوف الروسية. كما أقيمت شركة للأدوية الإسرائيلية في مدينة باراسوف الروسية (الشيخ، 2017).

وقد جاءت في عام 2007 أكبر اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الروس و"الإسرائيليين" من خلال بيع صفقة أسلحة روسية بتكنولوجيا "إسرائيلية" للهند كأجهزة الإنذار المبكر المحمولة جوا، وقد كانت الاتفاقية بين البلدين تقوم على وجود خبراء إسرائيليين يقومون على رفع مستوى الأسلحة الروسية

وتطوير الطائرات الحربية بدون طيار والطائرات المقاتلة من طراز (ميج 21، وميج 29 وسوخوي 25) والهيلوكوبتر من طراز (مي-8 و مي-24) الروسية ، كما قامت روسيا ببيع إسرائيل مجموعة من الدبابات من طراز (T-72 و T-80)، وبعد ذلك باع "الإسرائيليين" للروس طائرات بدون طيار للمراقبة لمساعدتها على مراقبة الشيشان، وجورجيا، هذه الصناعة جعلت إسرائيل رابع مصدر عالمي للأسلحة في عام 2007 (Razoux, 2008).

كما شكلت السياحة بين روسيا و"إسرائيل" عاملاً مهماً في تطوير العلاقات بين البلدين، إذ ألغت كلا منهما نظام تأشيرات السفر بينهما عام 2008، وقد كانت هذه الخطوة مهمة على الصعيد الاقتصادي، وعلى صعيد تطوير العلاقات بين الشعبين "الإسرائيلي" والروسي، إذا يبلغ عدد السياح الروس في "إسرائيل" نصف مليون، وتوسع إسرائيل إلى زيادة العدد إذا تعد السياحة مصدر للدخل القومي في إسرائيل من خلال الرحلات الجوية (Robken, 2012).

واحتلت إسرائيل المرتبة الأولى من حيث التبادل التجاري مع روسيا، حيث بلغ حجم التبادل ما قيمته (1.5) مليار دولار في عام 2007، بينما ارتفع بما يساوي الضعف ووصل إلى (3) مليارات دولار في عام 2008 إلى 2009 (الشيخ، 2017).

وفي عام 2010 بعثت روسيا خبراتها لفحص الجدار الخرساني في الضفة الغربية حتى يتم بناء جدار مماثل له حول الشيشان (Razoux, 2008).

في عام 2013 قامت علاقة بين شركات التعمير بين البلدين بحيث تم إنشاء خط للسكة الحديدية بين تل أبيب والقدس قامت بإنشائها شركة روسية بالتعاون مع شركة إسرائيلية (Rabkin, 2012).

وقد تحولت روسيا إلى شريك استراتيجي مع إسرائيل في مجال الطاقة، حيث أصبحت روسيا وإسرائيل سوقاً لبيع الغاز بعد اكتشاف الغاز في البحر المتوسط، كما ساهم ذلك في توثيق التعاون بينهما وأكسب روسيا مكانة خاصة في الوطن العربي (حمام، 2017).

ويعتبر التعاون في مجال الطاقة من مجالات التعاون الضخمة بين روسيا وإسرائيل، فبالإضافة إلى الغاز فإن روسيا تصدر ما مقداره 30% من إجمالي النفط والغاز الروسي إلى إسرائيل، وهذا ما يزيد من التعاون الروسي الإسرائيلي وشراكة المصالح بين البلدين (رمان، 2017).

وتقوم روسيا بتزويد إسرائيل بالنفط كبديل للنفط الذي يأتي عبر خط الأنابيب النفطي المصري، وتتلقى إسرائيل الأموال من روسيا من خلال خط أنابيب النفط الذي تسمح إسرائيل عبوره في الأراضي الفلسطينية ناقلا النفط إلى آسيا، وهو مصدر كبير لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين الدولتين (Rabkin, 2012).

لقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين الدولتين من عام 2011 وحتى 2016 (1.9) مليار دولار، حيث بلغت الصادرات "الإسرائيلية" إلى روسيا 954 مليون دولار عام 2011 وبزيادة 34% عام 2012 ، بينما بلغ التبادل ما قيمته (6) مليارات دولار في عام 2016 ، وتتضمن الصادرات "الإسرائيلية" إلى روسيا الأجهزة الطبية، وأجهزة الاتصال الهاتفي، ومنتجات صناعية غذائية، وكيميائية، فيما تضمنت الصادرات الروسية لإسرائيل الألبسة الغير معالج، ومنتجات بتولية، والخضروات (رمان، 2017).

المطلب الثالث: المصالح والتوجهات الدافعة للعلاقات الروسية الإسرائيلية:

إن الحديث عن العلاقات الروسية "الإسرائيلية" في عهد بوتين يدور حول ثلاثة عوامل زادت من تطور وتحسن العلاقات بينهما، وزادت من ازدهار المستقبل في وجهات النظر بينهم، وهي : التقارب في مواقف روسيا وإسرائيل تجاه الإدارة الأمريكية، والتراجع الملحوظ في الصراع العربي الإسرائيلي، والعامل الشخصي الذي يدور حول شخصية الرئيس الروسي بوتين ونظرة حول المسألة اليهودية، وهي كالاتي (الصلح، 2016):

الموقف تجاه الرئيس الأمريكي ضمن إطار العلاقات الدولية: حيث يوجد تطابق في عدد من المواقف الدولية والتي تعتبرها الولايات المتحدة مؤشراً على التشارك في اتجاه المصالح الأمريكية مثل القضية الأوكرانية، حيث أعلنت روسيا ضم جزيرة القرم تحت نفوذها عام 2014م، وبالتالي عارضت الولايات المتحدة ذلك وتوقعت أن كل الدول المجاورة ستعارض بجانبها ذلك، وقد أيدت الأمم المتحدة الاعتراض الأمريكي، إلا أن إسرائيل أيدت مشروع الضم ووقفت بجانب روسيا، وقد اعتبرتها الولايات المتحدة بمثابة معارضة وأبدت غضبها تجاه إسرائيل وأيدت وحدة الأراضي الأوكرانية كاملة دون استثناء، وبذلك لاقت إسرائيل اتجاهات إيجابية نحوها في روسيا، وقد ساعد ذلك في تعزيز العلاقات الروسية الإسرائيلية، وقد وصفه سياسيون بأنه عامل كبير في تقارب الدولتين في ظل محاباة الولايات المتحدة للدول العربية وعدم تقيدها التام بموقفها بدعم إسرائيل اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

التراجع الملحوظ في الصراع العربي الإسرائيلي: حيث يشكل الصراع بين إيران ومجموعة الدول العربية وخصوصاً دول الخليج العربي عنصراً جديداً أثر على طبيعة العلاقات الدولية والعربية والإسرائيلية، حيث أن الدول كروسيا وفرنسا كانت تتجه إلى الوقوف في وجه إسرائيل عام 1967 في عدوانها على فلسطين، وتضامنها مع الفلسطينيين ضد التوسع الصهيوني، باتت تركز اهتمامها الآن على الصراع العربي الإيراني، ومحاولات إيران في التدخل والسيطرة على الخليج العربي مروراً إلى السيطرة على الدول العربية، وباتت تنظر إلى إسرائيل كدولة صديقة في وجه إيران دون تغيير على علاقاتها مع الدول العربية.

اتجه الصراع العربي من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع عربي إيراني مما دفع الدول العربية إلى التركيز على مواجهة إيران وبذل المال والقوة العسكرية في الاتجاه الإيراني مما انهك الدول العربية بهذا الخصوص وأعطت إسرائيل أريحية في تطوير قدراتها العسكرية والمحافظة على نفسها وعدم التطرق إلى القضية الفلسطينية بحجة الدفاع عن الأمة العربية من إيران (سلامة، 2017)

أهمية العامل الشخصي في العلاقات الدولية والإقليمية: حيث تعتبر إسرائيل أن الرئيس الروسي وعلى وجه التحديد الرئيس بوتين هو أقرب الرؤساء الروس دينياً إلى إسرائيل، ودليل ذلك حرص الرئيس بوتين على إبقاء خطوط التواصل بين البلدين مفتوحة ونشطة، ومن خلال زيارته المتكررة لإسرائيل، ودعمه للمتحف اليهودي، ومركز التسامح الديني في موسكو من ماله الخاص، إضافة إلى تأكيد بوتين على أن روسيا ستبقى الملاذ الآمن لليهود خلافاً للمجتمعات الأوروبية، ويدل على ذلك في أن الأقلية اليهودية في روسيا تعيش بأمان وطمأنينة يفتقدها اليهود الآخرون الذين يعيشون في أوروبا.

هذه المعطيات تؤكد على أن العلاقات الروسية "الإسرائيلية" في ازدهار، ومما يساعد على تطور العلاقات بينهما هو الموقف العربي غير المتناسك تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى احتدام الصراع بين العرب وجيرانهم كتركيا وإيران وغيرهما، والتدخل الخارجي في المنطقة العربية والذي يؤدي إلى تعطيل قدرة العرب في التحرك على المسرح الدولي تجاه فلسطين، ومن الطبيعي أن تستفيد إسرائيل من ذلك في إزاحة نظر المجتمع الدولي كافة عن القضية الفلسطينية وسبل "حل الدولتين".

وقد أكد بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي بأن العلاقات أصبحت أكثر متانة في عصر بوتين وقد ازدهرت في رئاسة ميدفيدف حيث العلاقات وصلت إلى حد غير مسبوق بين الرؤساء الروس وإسرائيل، حيث بلغ القول على لسام نيدفيدف أنه وعند دخوله إلى إسرائيل يشعر بأنه في وطنه، فلدى الشعبين مصالح مشتركة وقيم ثنائية، وتحديات يوجهانها بشكل مشترك (شيلو، 2016).

وتعتبر إسرائيل الشريك الأكبر والأقوى اقتصادياً وتجارياً لدى روسيا في الشرق الأوسط، على الرغم من انخفاض قيمة التداول التجاري والاقتصادي بنسبة 31% ، إلا أن حجم التبادل التجاري بلغ 2.3 مليار دولار حتى نهاية 2016، وتوقيع أربع اتفاقيات تجارية تشمل قطاع الزراعة، والضرائب، والبناء والإسكان، والهايتك (شيلو، 2016).

وقد جاء اتصال هاتفى بين الرئيس الروسى بوتين ومنتياهو بعد مرور 25 عام على عودة العلاقات "الاسرائيلية" الروسية لتحديد العلاقات بين الدولتين، فى حين أن روسيا تعزز تواجدها على الأراضى السورية، من ناحية عسكرية، فقد استكملت روسيا نصب المنظومات الدفاعية الجوية فى دمشق، كما قامت روسيا بنصب منظومة صواريخ ال(اس 300) فى القاعدة العسكرية لها فى طرطوس، وكانت المحادثات بينهما تدور حول السيطرة الروسية والتأثيرات العسكرية الروسية فى ظل الغارات الإسرائيلية ضد أهداف وشحنات أسلحة تمريرها إلى لبنان عبر الحدود السورية لتزويد حزب الله بالأسلحة، بالإضافة إلى تقييد سلاح الجو الروسى فى سوريا لحركة الطائرات "الاسرائيلية"، وخشية الجانب الإسرائيلى من وقوع احتكاك بين طائرات الجانبين "الاسرائيلى" والروسى فى الأجواء السورية، وتعرض الطائرات "الاسرائيلية" للمضادات فى طرطوس(رابيد، 2016)

الفصل الثاني

“ حل الدولتين ” والعلاقات الروسية الإسرائيلية الفلسطينية

بعد ان ادركت بريطانيا فهم الصهيونية الخاطيء لوعد بلفور طرحة عدة مشاريع لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي منذ بدايات الصراع وحتى قبا تاسيس اسرائيل، والملاحظ على مشاريع التسوية ان معظمها قد تبنا فكرة "حل الدولتين" والتي ترجع جذورها الى عام 1935م عندما طرحت بريطانيا مشروع ارثر واكهوب 1938م وبعدها الكتاب الابيض 1939 وسيتم دراسة موضوع " حل الدولتين" في هذا الفصل من خلال:

المبحث الاول: " حل الدولتين " الماهية والقرارات والواقع.

المبحث الثاني: " حل الدولتين " والواقع الفلسطيني الإسرائيلي

المبحث الثالث: المواقف الإسرائيلية والفلسطينية والروسية من " حل الدولتين".

المبحث الاول

“ حل الدولتين ” الماهيه والقرارات

وسيتم دراسة هذا الموضوع من خلال:

المطلب الأول: ماهية “ حل الدولتين ”.

يعتبر “ حل الدولتين ” من المشاريع لتسوية وحل الصراع التي تسعى جميع الأطراف لتحقيقه، وذلك للوصول إلى سلام شامل في المنطقة، وهذه المشروع بمثابة اعترافات متبادلة وأنهاء الصراع العربي "الاسرائيلي"، بطريقه سلميه مرضيه لجميع الأطراف،

يعد “ حل الدولتين ” ، وهو مشروع لتسوية الصراع الفلسطيني "الاسرائيلي" على أساس قيام دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب، إحداهما دولة إسرائيل والتي تقوم على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 وتشكل ما مساحته 77% من الأراضي المحتلة، وقيام دولة فلسطينية تقوم على حدود 1967/6/4 قبل حرب النكسة التي هزم فيها العرب أمام إسرائيل وحلفاءها، وتمثل ما نسبته 23% من أرض فلسطين التاريخية، وبحيث تضم دولة فلسطين (أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية)، ويشترط هذا الحل الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل (أبو عبود وآخرون، 2015).

وجاءت مبادرة السلام العربية عام 2002، التي طرحها الملك عبدالله بن عبد العزيز لتقترح في هذا الحل إقامة دولة فلسطينية في مقابل إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، ويتم الاعتراف بإسرائيل (عشراوي، 2017).

لكن لم توضح الأطراف الدولية موقفها من هذا الحل وخصوصاً من حقوق اللاجئين، وتم الاكتفاء بالتعبيرات التي تشير إلى إيجاد التسوية بين الطرفين الفلسطيني و"الاسرائيلي" وتحقيق “ حل الدولتين ”.

وجاء مشروع " حل الدولتين " برؤية تتمحور حول إقامة دولتين لشعبين كأساس لجهود السلام المبذولة دولياً من جانب الرباعية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، وقد لاقى هذه الرؤية ترحيباً من الدول العربية كونها تمثل حلاً معقولاً في ظل حرب إسرائيلية شرسة على الشعب الفلسطيني، وفي ظل نهب الأرض الفلسطينية وتشريد أهلها، وفي ظل سلب الحقوق الإنسانية، وتشويه الواقع الداخلي (قريع، 2012).

وهناك قضايا ثلاث ارتبطت في سياق " حل الدولتين"، وظلت غير واضحة المعالم حتى يومنا هذا: القضية الأولى والتي تتعلق بالطابع اليهودي الإسرائيلي، فيما كانت القضية الثانية حقوق اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم الموجودة في داخل إسرائيل وليس في أراضي السلطة الفلسطينية، فيما كانت القضية الثالثة مصير الفلسطينيين الموجودين في داخل إسرائيل (المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة، 2005).

إلا أنه ومنذ احتلال فلسطين عام 1948م وحتى يومنا هذا لم تتوقف إسرائيل على ما احتلته من أرض، وهي مستمرة في ابتلاع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، ولم تتوقف عن بناء المستوطنات وبناء جدار عازل، إذ أنها أصبحت تقسم مناطق الضفة الغربية والتي تقع تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أقسام أو أجزاء (كتنونات) منفصلة عن بعضها البعض الذي جعل أمر " حل الدولتين" من الأمور المعقدة سياسياً وعلى أرض الواقع.

وتوصلت الدراسة إلى أن " حل الدولتين" هو أمر صعب نسبياً لتمسك إسرائيل بتهجير الفلسطينيين وطردهم وهدم منازلهم بشكل مستمر، بالإضافة إلى أن "إسرائيل" تراوغ باستمرار في هذا الحل كون أن الحل ينسف الرؤيا الإسرائيلية حول التوسع للحصول على دولة إسرائيل كاملة (فلسطين التاريخية).

المطلب الثاني: قرارات "حل الدولتين"

اتخذت الأمم المتحدة وعلى مر عقود متتالية العديد من القرارات بما يخص القضية الفلسطينية ألا أن هذه القرارات لا توجد قوه عالميه ملزمه في تنفيذها مما يجعل "إسرائيل" تضرب بها عرض الحائط وما هي ألا كسب للوقت وبناء المستوطنات وتهجير الفلسطينيين وسعيهم إلى تهويد الدولة وتهجير أهلها وإعلان القدس عاصمتها.

يتضمن " حل الدولتين" قرارات متعددة وهي القرار رقم(338) وأهمها القرار رقم(242) والذي ينص على انسحاب جيش الاحتلال "الإسرائيلي" من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وإنهاء جميع حالات الحرب، واحترام سيادة كل دولة، والاعتراف من كلاهما بالآخر، وحق كل دولة في أن تعيش بسلام في نطاق وحدود آمنة متحررة من أعمال القوة والتهديد، وقد كان تركيز إسرائيل على الاعتراف بها كدولة، وما يلي تفصيل القرارات(سعد الدين، 2012).

القرار(242): هو قرار تم إصداره عام 1967م بعد هزيمة الجيوش العربية واحتلال "إسرائيل" لبقية الأراضي الفلسطينية ، وتم اتخاذه من قبل مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وجاء هذا القرار بعدة فقرات كانت كالآتي

الفقرة(أ): أن تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حربها الأخيرة عام 1967، وقد تم هذا أ التعريف من كلمة الأراضي لتبقى الجملة والمناطق التي احتلتها إسرائيل مبهمه ويكتنفها الغموض وهي بذلك وكأنها تعطي الضوء الأخضر لإسرائيل للانسحاب من الأراضي التي تشاء.

الفقرة(ب): أن يتم إنهاء جميع حالات الحرب وأن يتم الاعتراف ضمنا بإسرائيل كدولة وفلسطين كدولة والاعتراف بسيادة كل دولة، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها دون تهديد.

وقد أكد هذا القرار على حرية الملاحة في الممرات المائية لكلا الدولتين، وضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إقامة مناطق مجردة من السلاح ووقف إطلاق النار، ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن "إسرائيل" تراوغ في تنفيذه دون ربط الحل بقضية اللاجئين وهي القضية الأهم في الصراع العربي "الإسرائيلي".

القرار(338): وقد صدر هذا القرار في 1973/10/22 ، وطالب بوقف إطلاق النار بشكل فوري، والرجوع إلى القرار 242 وتطبيقه، وينص هذا القرار على أن مجلس الأمن: يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً وفي المناطق التي تحتلها الآن، ويدعو جميع الأطراف إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزاءه، وفور بدء وقف إطلاق النار تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم يضمن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط(موقع الأمم المتحدة، قرار338).

القرار(1397): وقد تم اتخاذه في 2002/3/12، من قبل مجلس الأمن الدولي، وقد نص على وقف أعمال العنف التي وقعت بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني على أثر الانتفاضة الثانية عام 2000، وقد كان هذا القرار هو مقدمة للقرارات التي تبناها مجلس الأمن والذي يدعو إلى انتهاء حالة الصراع من خلال " حل الدولتين"(الأمم المتحدة، 2002).

المبحث الثاني

واقع " حل الدولتين " والصراع على القدس

المطلب الاول: واقع " حل الدولتين ":

بعدها تمكن اليهود من السيطرة بالقوة على الأراضي الفلسطينية، وأضعفت مقاومة الفلسطينيين أصحاب الأرض، تخلت بريطانيا عن فلسطين، وقد قامت بوضع ملف فلسطين في يد الأمم المتحدة، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (181) والذي ينص على: "إقامة دولتين على أرض فلسطين، دولة يهودية وحُصص لها من مساحة الأرض نسبة (56.47%)، فيما تقام دولة فلسطينية على مساحة نسبتها (42.88%) من الأرض، بينما باقي الأرض وهي القدس اعتبرت تحت الوصاية الدولية". (أبو عبود وآخرون، 2015).

ولم يتم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة حتى توافق على قرار التقسيم رقم (273) والذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، إلا أن إسرائيل لم تقبل بالشرط واستخدمت القوة العسكرية لتتمكن من السيطرة على ما نسبته (74%) من الأرض، وعلى الرغم من ذلك تم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (أبو عبود وآخرون، 2015).

وفي عام 1969 أصدرت الأمم المتحدة قرار رقم (2535) الذي ينص على الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقه الغير قابل للتصرف ولفت نظر مجلس الأمن للعدوان والتصرفات الهمجية "الاسرائيلية" ضد الشعب الفلسطيني، فيما قامت عام 1970 بإصدار قرار رقم (2649) والذي ينص على حق الفلسطينيين بتقرير المصير، وهذا الحق لا غنى عنه من أجل إقامة السلام العادل في الشرق الأوسط (سعد الدين، 2012).

وفي عام 1974 أصدرت الأمم المتحدة قرار رقم (3210) والذي ينص أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي بالقضية الفلسطينية وإبراز الحق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبناء على هذا القرار تم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للمناقشة حول القضية الفلسطينية.

وقد أكدت قرارات الأمم المتحدة وخصوصا القرار(2621) في عام 1970م الذي ينص على "تمتلك كافة الشعوب حق الكفاح بكل الطرق الضرورية في متناولها ضد الدول المستعمرة، وطلب المساعدة وتلقي الدعم وفقا لأهداف ومبادئ بغية التصدي لكافة الأعمال الموجهة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير، وأن المقاومة المسلحة المستخدمة ضد رفض السلطة المستعمرة هو حق مشروع، وبناء على ذلك فقد تم الاعتراف دوليا بحق تقرير المصير بأنه حق قانوني ومشروع.

وقد أوعزت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمجلس الأمن التدخل لما تقوم به إسرائيل اتجاه الشعب الفلسطيني، ورفضها حق الفلسطينيين بأرضهم وحق عودة اللاجئين، إلا أن مجلس الأمن لم يفعل شيئا ولم يستجيب نظرا لوجود حق النقض الفيتو لدى الدول الخمسة الأعضاء والذين يمارسون كل أشكال الدعم لإسرائيل، وعدم الاستجابة للقرار أدى إلى بروز الكفاح المسلح والمقاومة الفلسطينية لنيل الحقوق وتقرير المصير وتحرير الأرض الفلسطينية(المركز الفلسطيني للدراسات والبحوث، 2015)..

وفي عام 2012 صوتت الأمم المتحدة على قرار تمنح فيها فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وتم ترقية فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، حيث تتيح هذه الصفة إمكانية فلسطين الانضمام للمنظمات الدولية مثل المحكمة الجنائية(أبو عبود وآخرون، 2015).

وتعد المشكلة في قرارات الأمم المتحدة بأنها غير قابلة للتنفيذ وذلك بسبب مساندة الدور الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها لإسرائيل، والذي يضعف بذلك قدرة فلسطين على القيام بأي دور في إرجاع حقها ونضالها عبر التاريخ(الكياي، 2009).

وقد ورد مفهوم الدولة الفلسطينية وما يتعلق به من قضايا فيما يعرف برؤية بوش حول " حل الدولتين" بإقامة دولة فلسطينية وتجميد الاستيطان، والتي تضمنتها خطة خريطة الطريق وسط انتقادات حذرت من محاولات شطب حق العودة للاجئين وذلك بإقامة دولة مؤقتة تحل محل الوضع النهائي القائم، بالإضافة إلى عدم شمول الرؤية حول طبيعة الدولة الفلسطينية وحدودها وصلحياتها وكيفية تطبيق عودة اللاجئين إليها، بالمقابل رفض الجانب "الإسرائيلي" النظر في كثير من البنود حول الاتفاقية ممثلة وقتها برئيسها شارون فيما يتعلق بحق العودة وتجميد الاستيطان وحق المقاومة بالإضافة إلى البند حول أن الدولة الفلسطينية هي الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين(سعد الدين، 2012).

وفي عام 2004 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة إلى إسرائيل مضمونها معارضة أمريكية لعودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل، وعدم إجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدود 1967، والإبقاء على المستوطنات الكبرى "الإسرائيلية" على الأراضي الفلسطينية، وبذلك نسفت الولايات المتحدة الاتفاقية والحل، وبناء على تلك الرسالة قامت إسرائيل بإحكام السيطرة على قطاع غزة، وتوسيع مستوطناتها على أراضي الضفة الغربية، وتوسيع رقعة الجدار الفاصل، والوصول إلى قيام "دويلة فلسطينية" تخضع لسلطة فلسطينية على السكان دون الأرض (الكياي، 2009).

وفي مؤتمر "هرتسيليا" ، وعلى لسان رئيس الوزراء إيهود أولمرت فقد ذكر بأن من الواجب إيجاد مناطق أمنية إسرائيلية بين الدولتين للحفاظ على أمن إسرائيل، وكانت جلّ إشارته إلى المناطق في الضفة الغربية، فقد أشار إلى عدم التخلي عن القدس وحدودها، وحدودها التي تشمل ما يقارب من 20% من مساحة الضفة الغربية، ودعا للحفاظ على بعض المستوطنات مثل مستوطنة جوش عتسيون ومستوطنة أرائيل وهي تمثل أيضاً 20% من مساحة الضفة الغربية، وشدد على غور الأردن والسيطرة عليه وهذا ما يشكل 20% من أراضي الضفة الغربية، وبذلك فكأن الحديث المبطن أشار بمجمله إلى إعطاء الفلسطينيين ما يقارب 40% من أراضي في الضفة الغربية وهي أماكن التي تشهد اكتظاظ سكاني للشعب الفلسطيني (عدوان، 2007).

وبناء على ما سبق ترى الدراسة أن قضية " حل الدولتين " هي مصلحة ثنائية لكلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فمن ناحية الإسرائيليين، فإن " حل الدولتين " يضمن لإسرائيل عدم وجود كيانات فلسطينية وإسرائيلي في دولة واحدة وهذا ما يهدد الهوية الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الحل يحيل بين اندماج العرب واليهود في مكان واحد ويحدد المناطق المسموح بها لكلا الطرفين وهذا يحفظ أمن اليهود، أما بالنسبة للفلسطينيين فإن " حل الدولتين " هو وسيلة لوقف الاستيطان وانتشار السرطان في الجسم الفلسطيني، كما ويؤدي الحل إلى قدرة السلطة الفلسطينية على التعامل مع الأرض كسلطة مستقلة لا تتدخل فيها إسرائيل.

ويتمسك الجانب "الاسرائيلي" رغم عدم شرعيته بتكرار اللاءات في وجه المجتمع الدولي ككل، والفلسطينيين بشكل خاص، حيث لا للعودة إلى حدود 1967/6/4، ولا لتقسيم القدس (عربية ويهودية) حيث يعتبرونها رغم عدم شرعيتهم عاصمة لهم، ولا لإيقاف الاستيطان؛ حيث يعتبرونه طريقة امتدادهم، ولا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، وبيت في ذلك الحزبين الكبيرين في الكيان الصهيوني (حزب الليكود، وحزب العمل) (سعد الدين، 2011).

ويشترك اليهود بكافة أحزابهم بالإيمان بتميزهم بحقهم في فلسطين. حيث نتج ذلك من اعتقادهم بأن فلسطين هي حق تاريخي لهم، والواجب المقدس هو استرجاع فلسطين الحق المشروع للشعب اليهودي، حيث تتعدى رؤيتهم الأرض التي استولوا عليها بعد عام 1967 إلى أبعد من ذلك، إلى الأرض جميعها، منكرين بذلك حقوق الفلسطينيين في أرضهم وسلطتهم عليها (أبو عبود وآخرون، 2015).

ولا يضمن " حل الدولتين" تطبيق حق العودة لاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم التي هجروا منها عام 1948م، حيث يحمل محذور الحديث عن الدولة الفلسطينية بلغة الوضع النهائي، أي الدولة قبل الحل بما يتضمن اختزالاً وتصفية للحقوق الفلسطينية، فضلاً عن تناقض البنية له مع حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم، إذ أن تنفيذ المقترح قبل الاعتراف بحق العودة، إضافة إلى قضايا الوضع النهائي الأخرى، والتي من شأنها إلغاء قضية اللاجئين عبر تحويلهم إلى مهاجرين في الخارج ويستطيعون العودة إلى "دولتهم المستقبلية" وليس إلى ديارهم وأراضيهم التي طُردوا منها (سعد الدين، 2011).

وقد واءمت اللجنة الرباعية الدولية موقفها وخريطتها على غرار لواقع الاحتلال المفروض في الأرض المحتلة، وليس بحسب حقوق الفلسطينيين والرغبة في الحل بين الدولتين وفي ظل عدم تمتع اللجنة الرباعية وافتقادها للمرجعية القانونية والسياسية التي تتمتع بصلاحيات الرقابة على تنفيذ الخارطة ودفع الأطراف إلى الالتزام بما ورد فيها، وجدت إسرائيل الطريق ممهداً لها للالتفاف حول الخريطة وتفريغها من مضامينها، بالتزامن مع فرض واقع الاستيطان على الأرض واستكمال مخططاتها في بناء الجدار العازل العنصري الذي يقطع أوصال الضفة الغربية ويجعلها غير متصلة جغرافياً، وبالشكل الذي يستحيل فيه إنشاء دولة للفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى إصرار إسرائيل والتفافها حول قضية حق العودة وحقوق الفلسطينيين في أراضي ال1948 بشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في وطنهم وديارهم، ووضع شروط الاعتراف بيهودية الدولة (قريع، 2011).

ولا يوجد إنسان في العالم يوافق على اقتلعه من وطنه بمحض الإرادة والموافقة على ذلك، كما لا يجوز للدول العربية الموافقة على توطين الشعب الفلسطيني في بلدانهم تحقيقاً للرغبة الصهيونية في ذلك وفقاً لمصلحتها في أن تكون فلسطين دولة نقية من الفلسطينيين (حسين، 2003).

ويشكل رفض إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين انتهاكاً واضحاً للاتفاقية الدولية الملزمة بإعادة الفلسطينيين المهجرين إلى أراضيهم، والذي وقعت عليه إسرائيل في الأمم المتحدة حسب القرار 194 الذي يلزمها بالاعتراف بالحق التاريخي للفلسطينيين في العودة وتطبيق القرارات العالمية، إلا أنها لا تزال مستمرة بالمرأعة والتنصل من تطبيق القرار متجهة نحو التخلص من جميع الفلسطينيين من على أرضهم (أبو عبود وآخرون، 2015).

وقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الحل وذلك فيما ظهر على لسان الرئيس الأمريكي ترامب عام 2017 بأن واشنطن لم تعد متمسكة بـ"حل الدولتين" كأساس للتوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، بل أنها ستدعم أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان، وأن المهم في القضية الفلسطينية "الإسرائيلية" هو السلام وليس الدولتين (وكالات، 2018).

وترى الدراسة بأن موضوع " حل الدولتين" موضوع شائك حيث يستحيل تطبيقه، فالقيادات الإسرائيلية والتنظيمات الداخلية الإسرائيلية ترفض " حل الدولتين"، وترفض حق العودة للاجئين، كما أن الوضع الديمغرافي لإسرائيل (يهودية الدولة) في ظل الفلسطينيين الذين يعيشون داخل أراضي ال48 يشكل عائقاً أمام " حل الدولتين"، فيما ترفض أيضاً إسرائيل وقف الاستيطان. فإن قيام دولة فلسطينية هو من مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، حيث "الإسرائيليون" من ناحية ديموغرافية يتزايدون والفلسطينيون كذلك، وإذا ما ازداد تداخل الطرفين ببعضهما البعض ديموغرافياً فلن يحقق الهوية "الاسرائيلية" لدولة "اسرائيل"، حيث من المنظور العام قيام دولة إسرائيلية تتطلب شعب يهودي في الأصل وليس شعبين فلسطيني وإسرائيلي، وبذلك فإن إسرائيل هي المستفيدة بالدرجة الأولى من قيام دولة فلسطينية ولو حتى على أرض ذات مساحتها ربع فلسطين التاريخية.

ثانياً: الصراع على القدس:

كما أن ملف القدس أصبح مثيراً للجدل والخلاف حيث أهمية المدينة للعرب، وأصبح اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مقوضاً بذلك أسس " حل الدولتين" في ظل الاستيطان المستمر، ونزع السلاح الفلسطيني، والحصار "الاسرائيلي" للمدن الفلسطينية، ورفض حق العودة للاجئين، وفي ظل انقسام الداخل الفلسطيني والذي يجعل قضية " حل الدولتين" قضية منارة تماماً.

وكان من معتقدات الإسرائيليين أن من شأن " حل الدولتين" إعادة تقسيم فلسطين إلى مناطق إسرائيلية وفلسطينية والقدس، يكون فيها للاجئين الفلسطينيين حق العودة ولكن لمناطق الدولة الفلسطينية، وكان هذا المعتقد هو الحل للنزاع والصراع الفلسطيني "الاسرائيلي"، والذي يعتبر حلاً معقولاً لوجود شعبين جنباً إلى جنب (يفتاحيل، 2012).

بالمقابل فإن اليمين المتطرف في إسرائيل يرى بأن الحل السياسي " حل الدولتين" هو حل مرفوض، ويدعو إلى زيادة عدد المستوطنات كون أن أعداد الإسرائيليين والداخلين إلى إسرائيل يزيد، وبالتالي فإن اليمين المتطرف يدعو إلى ما إلى الضغط على الشعب الفلسطيني والتصديق عليه حتى يضطر إلى الهجرة ومغادرة الأرض وكأنه يؤكد السيناريو الذي حدث في عام 1948م (حيدر، 2012).

والاعتقاد السائد حول " حل الدولتين " أنه لا يتم حله بنفس القوانين الدولية واتفاقيات الدول التي شهدت الاتفاق، بل إن القوة السياسية أو بالمتعارف عليه موازين القوى في العالم هي من تقرر السير في " حل الدولتين " أم لا، فلقوة العسكرية لإسرائيل والدعم السياسي لما نشهده خلال قرن من الزمن يشير إلى أن مسألة الدولة الفلسطينية هي مسألة ستعود إلى موافقة الدول العظمى والقوى السياسية في العالم والتي تدعم إسرائيل على الأغلب (عبد الحي، 2013).

ويشير الشكل العام للمفاوضات الفلسطينية "الاسرائيلية" إلى أن هنالك ثلاثة أشكال للتسوية حول حل الدولتين، فالشكل الأول يمكن أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام حاسم وفق مبدأ الأرض مقابل السلام على حدود الرابع من حزيران 1967، والشكل الثاني أن تقوم دولة فلسطينية مؤقتة وحدود مؤقتة حتى التوصل إلى حل الخلافات الشائكة بين الطرفين، فيما يقع الشكل الثالث على قيام دولة واحدة ثنائية القومية تضم الفلسطينيين و"الاسرائيليين" الموجودين على أرض فلسطين التاريخية (المغازي، 2014).

وترى الدراسة فإن عدم وجود راعي ذو رأي نزيه، ولاحتكام "إسرائيل" للقوة على الأرض، والقوة السياسية، فإن موضوع " حل الدولتين " سيعود إلى قدرة "إسرائيل" وفرضها لشكل هذا الحل، وبما أن المفاوضات الفلسطيني ليس بيده قوة لردع الجانب "الاسرائيلي" كمحتل، والضغوطات التي يمارسها على الشعب والمقدرات المالية والتنموية، ولا قدرة على الضغط على الدول العالمية في ظل الدعم السياسي لإسرائيل، فليس أمامه إلا البقاء مطالباً بما تم الاتفاق عليه من بنود " حل الدولتين " للضغط على إسرائيل كون أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أحالت الأمر للاتفاق بين الطرفين، وما سيصلان إليه من حل سيمثل الاتفاق الدولي، وهذا برأي الباحث ما لا يقبله الجانب الفلسطيني.

المطلب الثاني: السياسة الإسرائيلية الموجهة لفلسطينيين الداخل (عرب ال 48):

يعاني الفلسطينيون في المناطق المحتلة من سياسة ممنهجة ضد تواجدهم في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية والتي يقطنها الغالبية الإسرائيلية، وتلك السياسة نابعة عن المعتقدات اليهودية السائدة حول الشعب اليهودي النقي، وما عبّر عنه دافيد بن غوريون في قوله: " خطأ إبقاء 150 الف فلسطيني في مناطق ال 48 بعد النكبة"، وفي قوله هذا إشارة إلى 45 قرية في صحراء النقب في جنوب فلسطين، وحوالي 10 قرى في شمال فلسطين (العجلوني، 2010).

وتؤكد مراكز حقوق الإنسان، والمواطنة والمعلومات في إسرائيل بأن هنالك تركيز على أوضاع الفلسطينيين في أراضي ال 48 في كثير من النواحي، فكثير من الإسرائيليين لا يوافقون على جوار العرب الفلسطينيين، ولا باستضافتهم، ونسبة عالية من المجتمع الإسرائيلي يطالب بفصل الخدمات المقدمة للعرب عن الخدمات المقدمة لليهود، كما يرى اليهود بأن الفلسطينيين ليسوا أذكاء وليسوا متعلمين، وبأنهم عديمي الأخلاق وعنيفون، كما أن آرائهم تتنافى مع الأخلاق المجتمعية وليسوا نظيفين، وهذا ما يكرسه الفكر الصهيوني والمسؤولين الإسرائيليين ضد العرب والفلسطينيين في الداخل (صحيفة الغد الأردنية، 2010).

كما ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بوجود القرى الفلسطينية على الخارطة، رغم قيامها منذ آلاف السنين، وتحرم هذه القرى من المقومات الحياتية كالبنى التحتية، والخدمات الحياتية الأساسية كالصحة والتعليم، وتمنع بيع الأراضي للعرب، وتلاحق أصحاب البيوت وتهدم المئات منها في الداخل، وتحمل أهلها على الرحيل (العجلوني، 2010).

كما تزيد نسبة الفقر بين الفلسطينيين ويساهم الاحتلال في زيادة نسبة الفقراء، كما تعتبر حق التعليم هو حق للمواطنين "الإسرائيليين" فيما تحاول منع الطلبة الجامعيين الدخول إلى الجامعات إلا من خلال تقديم طلبات انتساب، بالإضافة إلى تحفيز الطلبة للدراسة خارج الجامعات التابعة لإسرائيل، بالإضافة إلى أن نسبة توظيف الفلسطينيين في الوظائف الرسمية والغير رسمية بلغت (5%) فقط، فيما بلغت نسبة الفلسطينيين في الداخل (20%)، وهذا ما يساعد في الضغط على البحث عن وظائف في الخارج مما يساعد في خروج الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم ويحفزهم للبحث عن العمل (إسماعيل، 2008).

ويشار إلى أن كلمة تحفيز تعني استخدام جميع الأساليب لتفريغ القرى الفلسطينية من مواطنيها وأهلها بهدف التهجير، وهذا ما يؤيده ويساعد فيه المواطنون والقادة اليهود، وهذا ما حدى بفلسطينيي الداخل أن يقاوموا ذلك بشتى الطرق ويتطوروا في شتى الميادين، وذلك يزيد من أسباب تصاعد الأجواء العنصرية والعدوانية الإسرائيلية (العجلوني، 2010).

وبناء عليه فإن الحكومي "الإسرائيلية" تتعامل مع عرب 48 معاملة سلبية لغاية إجبارهم على بيع أراضيهم ورحيلهم من الداخل "الإسرائيلي" لتمكين "إسرائيل" من إعلان الدولة اليهودية التي يسعا ساستها للوصول لها وتحقيق ما جاء في عقيدتهم من إقامة الدولة الخاصة بهم والخالية من جميع الأعراق والعقائد الأخرى.

المبحث الثالث

المواقف الإسرائيلية والفلسطينية والروسية من " حل الدولتين "

لكل طرف من الأطراف راية الخاص بما يخص " حل الدولتين " فهناك من يملك ويعطي ومنهم من يريد أن يملك ماله وليس بيده وهناك روسيا الطرف الآخر المعترف في دولة إسرائيل ويحاول أن يتقرب من العرب لوجود مصالح مشتركة تربطه مع بعض الدول العربية

وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال:

المطلب الأول: موقف إسرائيل من " حل الدولتين ":

تقوم الإدارة الإسرائيلية بتقديم الوجه الحسن لها وانها لديها نوايا حسنة في " حل الدولتين " وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم ولكنها فعليا لا تنوي فعل ذلك ويتضح من وضع العراقيين أمام أي مبادرة أو قرار يخص " حل الدولتين ".

قال هنري سيغمان مدير مشروع الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ورئيس المجلس اليهودي الأمريكي: "عملية السلام في الشرق الأوسط أكبر خديعة في تاريخ الدبلوماسية الحديثة" (العجلوني، 2010).

تعد نظرة اسرائيل إلى قضية " حل الدولتين " وخصوصاً ملف اللاجئين بمثابة نظرة عامة ينظر إليه الإسرائيليون بكافة أطيافهم وأحزابهم وفئاتهم، كما تعد هذه النظرة كنهج تتبعه كل الحكومات المتتالية التي تحكم النظام الإسرائيلي، فالسلام والتفاوض والتسوية هي عبارة عن كلمات يتلاعب بها "الاسرائيليون" بهدف المماطلة فقط دون جدوى ونتائج (الحوارني، 2001).

وبالنظر إلى الفترة من عام (1993 - 2000) والتي تخللها العديد من الاتفاقيات والمباحثات العلنية والسرية نلاحظ أن مواقف إسرائيل حول قضية " حل الدولتين " واللاجئين بالذات هي مواقف وهمية تتنافى مع وجود دولتين، وبالتالي فإن فكرة وجود الوطن البديل هي ما يتماشى مع الفكر الصهيوني منذ قيام إسرائيل على أرض فلسطين. فقد تم اقتراح عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي داخل حدود المناطق الإسرائيلية مقابل وجود المستوطنات في الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية (أبو عامر، 2007).

وكعرض مطروح هو عودة جزء صغير من اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية إلى الأراضي الفلسطينية بشرط أن يكونوا من مواليد ال(48) ودون اصطحاب لأبنائهم وعائلاتهم، وهو هدف ديمغرافي بحيث لا تصبح المعادلة صعبة للإسرائيليين، ويقع اختيار عودة اللاجئين تحت إشراف الجانب "الإسرائيلي"، ومن وجهة نظر ديمغرافية أخرى فإن وجود وطن بديل للاجئين الفلسطينيين وهي الأردن، بل وأن النظرة أصبحت تشمل أن تقوم مصر بتخصيص أراض من صحراء سيناء لتوطين الفلسطينيين فيها، وهذا يحقق الطموحات "الإسرائيلية" نحو يهودية الدولة، وبذلك فإن النظرة إلى عدم قيام دولة فلسطين نظرة قديمة منذ عام 1948 ويجري تحقيقها بخطوات منهجية وواضحة (مرسي، 2005).

كما يعتبر الفكر الصهيوني الذي يقوم على الطرد والإحلال والاستحواذ بالقوة أسلوباً قائماً بحد ذاته، ويزيد هذا الفكر همجية عندما يعرض الإسرائيليون قضيتهم أمام العالم كقضية مشابهة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إذ يطرح القادة "الإسرائيليين" حق اللاجئين اليهود، أو قضية اللاجئين اليهود كقضية عالمية ويعتبرون أن اللاجئين اليهود في الدول العربية لهم الحق في العودة إلى دولتهم (الدولة العبرية)؛ لما يعانون من اضطهاد، وتبريراً للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وأقل ما يقال عن هذا الحديث أنه ابتزاز سياسي ممنهج. (الحياة الجديدة، 2011).

جاء هذا الفكر الصهيوني كإيدولوجيا خاصة أوجدتها الحركة الصهيونية والتي استطاعت من خلالها أن تبرر لنفسها أحقية في إقامة الدولة القومية على أرض عربية وجدت هذا الحق في كتب التاريخ والكتب المقسمة الخاصة بهم وعدوانهم على العرب وعلى من يخالفهم الرأي أو يختلف معهم في تاريخهم أو عرقهم أو دينهم ولهذا الإيدولوجيا أسس وهي (الكعير، 2013)

وحدة الشعب اليهودي (نظرية العرق اليهودي) والتي تقول أن اليهود امه واحده وهم افضل العرق البشري واستندوا في ذلك على:

العرق اليهودي عرق رئيسي في العالم.

توجد خصائص مميزة في العرق اليهودي.

أن الشعب اليهودي له حضارة.

مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية.

مقولة الاختيار الإلهي لشعب اليهودي.

معادة السامية.

الأسس السياسية للايدلوجية الصهيونية العنصرية.

محاولة الصهيونية الربط بين أيديولوجيتها العنصرية والأفكار الاشتراكية.

ويعتبر المسوغ الديني بما يسمى لدى الصهاينة(وعد الرب) مسوغ ديني يهودي للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، والذي يوظف الدين للربط بين التاريخ اليهودي والديمغرافيا والجغرافيا، والذي يدعم الكيان الإسرائيلي القائم على الدين وتعاليمه(أبو سمهدانة، 2013).

وتقوم رؤية الصهاينة على إقامة كيان ودولة يهودية كاملة على أرض فلسطين، وتطلعاتهم هي أن إقامة كيان يهودي نقي(أي خالي من أي عربي)، ويشمل كافة أرض فلسطين، وذلك شبيها بالكيان العنصري في إفريقيا بالاعتراف بوجود أرض لشعبين، ولكن غير متساويين بالحقوق، ويكون الشعب اليهودي فيه هو المسيطر، ويمارس جميع حقوقه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، باعتباره مالك السيادة وصاحب الحق، والفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية ووجودهم هو مسخر للشعب اليهودي، وتلك هي العنصرية بحد ذاتها، وبذلك فإن تطلعات الإسرائيليين في حال “ حل الدولتين” هي تطلعات خبيثة وعنصرية يتعايش فيها الشعب الفلسطيني مع واقع الذل لصالح الشعب الإسرائيلي(بركات، 1998).

وتماطل إسرائيل وقادتها في المفاوضات حول " حل الدولتين" خشية أن تخرج المفاوضات بنتائج تخشى إسرائيل أن تكون ضد رغبتها، وبالتالي فإنها تسوّف وتعرقل هذا الحل، بهدف الإلتفاف الذي يقضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وإفراغه من مضمونه، بالإضافة إلى الالتفاف حول قضية وجود المواطنين العرب في إسرائيل لطردهم منها بادعائهم الدولة اليهودية لأصول يهودية وهذا التمييز يتعرض له العرب في إسرائيل كل يوم(محارب، 2011).

المطلب الثاني: موقف روسيا من القضية الفلسطينية و" حل الدولتين":

ترغب روسيا في أن تلعب دوراً كبيراً في الشرق الأوسط، بينما تنطلق السياسة الإقليمية لها في الأساس من عدائية كاملة للغرب، وتقسيم القوى الغربية في المنطقة لإضعافها، فيما تتطلع إسرائيل إلى لعب دور مهم في المنطقة، بالتوازي مع مراعاة مصالحها مع الغرب، كما أن إسرائيل برؤسائها تعلن عن صداقتها مع روسيا ومع رؤسائها وبالخصوص بوتين وتعتبره صديقاً فعلياً لإسرائيل، فيما يرى بوتين إسرائيل على أنها شريكاً اقتصادياً وتجارياً وعسكرياً وأمنياً كبيراً وفاعلاً لها، مما يعطيها الثقة لتلعب دوراً يحقق آمالها في الشرق الأوسط، على أمل أن تحل محل الغرب في الشرق الأوسط(رمان، 2017).

وترى روسيا الدور الأمريكي في عملية السلام والقضية الفلسطينية التي تأخذ نصيب الأسد في العالم والشرق الأوسط، والتي لا تستطيع روسيا في ظل وجود الولايات المتحدة أن تلعب دوراً شبيهاً نظراً للعلاقات المتينة التي استطاعت الولايات المتحدة عملها في المنطقة، كما أن المصالح الأمريكية والإسرائيلية المشتركة في الشرق الأوسط يجعل من الدور الروسي دوراً محدوداً في عملية السلام في فلسطين، والذي ربما لن تسمح الولايات المتحدة لروسيا بذلك(ظاهر، 2010).

ومن ناحية الدور الروسي في ظل الظروف غير المواتية مع الغرب، أبقت الولايات المتحدة الدور الروسي محدوداً من خلال المشاركة، والمراوغات الإعلامية أمام العالم على أن روسيا شريك في عملية السلام لكنها بدون دور يذكر، ويشار إلى أن روسيا تتطلع إلى مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وأنها لن تعادي الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل والذان سيسكلان عائقاً أمامها في مصالحها الاقتصادية، وما هي القضية الفلسطينية إلا ساحة يراوغ فيها الروس كي يثبتوا وجودهم ليس إلا، وأن تعاونهم مع السلطة الفلسطينية لا يتعدى التنديد بالاعتداءات "الاسرائيلية" والوقوف الظاهري بجانب الفلسطينيين(الشوبكي، 2006).

ومن الواضح على الساحة الدولية أن دور روسيا في القضية الفلسطينية هو دور المحابي للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الدور الروسي لا يتعدى الانسجام مع الدور الأمريكي وتطلعاته، وبالتالي فإن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية هو الدور الفاعل، وأن روسيا موجودة كراعية للسلام من خلال تطلعات أمريكا فقط، وأي دور ستلعبه روسيا سيكون تحت الرعاية والتخطيط الأمريكي، وبذلك فإن " حل الدولتين" لن يأتي إلا بمصالح أمريكية إسرائيلية بموافقة روسية (سليم، 2007).

ونلاحظ أن سياسة روسيا تجاه " حل الدولتين" لا يتعدى التنديد بهدم المنازل الفلسطينية، والدعوة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بأي وساطة كانت، حمل الجميع على وقف العنف، توجيه الإعلام إلى أن قضية اللاجئين هي قضية مهمة دون العمل الفعلي لشيء يذكر، وعقد المؤتمرات الدولية للتسوية بين الأطراف، ويعلم أو لا يعلم الفلسطينيون أن الدور الروسي هو دور شكلي فقط لأي تعدي ما تم ذكره ولن يكون لروسيا دور إلا في حالة المصالح المشتركة والتي لن يكون للفلسطينيين علاقة بها (دبابنة، 2002).

المطلب الثالث: الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية و" حل الدولتين":

يعتبر الموقف الدولي وخصوصا الدور الأمريكي عاملا مهما في الصراع الفلسطيني "الإسرائيلي" منذ احتلال أرض فلسطين وقيام دولة إسرائيل حيث يشكل التحالف الأمريكي "الإسرائيلي" تحالفا استراتيجيا انبثق في مؤتمر بلتيمور عام 1942م حيث انضمت "إسرائيل" إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية، ثم قيام حلف دفاعي بين الطرفين عام 1996 أدى إلى اختلال موازين القوى بين العرب وإسرائيل من جهة، حيث اعتبر التحالف رافدا عسكريا وماديا للاحتلال، ومن جهة أخرى خدم التحالف المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ونفوذها في الدول العربية مقابل النفوذ الروسي والمصالح العربية الضعيفة (سعد الدين، 2011).

ويشكل حق النقض الفيتو الأمريكي في الأمم المتحدة عاملاً مهماً يحول دون إدانة إسرائيل فيما تقوم به اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في ظل تأكيد الإدارات الأمريكية خصوصية العلاقة التي تربطها مع الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من إفشال إسرائيل للجهود الأمريكية المبذولة من خلال رفضها لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ورغم توتر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نتيجة بناء المستوطنات والتوسع الإسرائيلي في القدس عام 2010، ومخالفتها للدور الأمريكية لوقف الاستيطان، إلا أن الإدارة الأمريكية تعود مراراً وتكراراً تجدد ضمانها لأمن إسرائيل ومستقبلها في المنطقة العربية (سعد الدين، 2011).

ويستمر الجانبان الأمريكي والإسرائيلي دائماً في تحييد دور الأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية، بحيث أن دور الأمم المتحدة أصبح هامشياً لا يتعدى تقديم المساعدات والتمويل، وعلى الرغم من دور الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية عسكرياً واقتصادياً وثقافياً إلا أن الدور السياسي له بات مهماً وحضوره لم يعد بالحجم المطلوب.

وقد اصدر الاتحاد الأوروبي بيانات تسببت في توتر مع الجانب الإسرائيلي كالدعوة إلى قيام دولة فلسطينية على أراضي ال1967، واعتبار القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية في سعيه لحل النزاع العربي الإسرائيلي، في ظل إدانة السويد توسع الاستيطان الإسرائيلي ودعوتها لتجميده، واعترافها بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية (المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة، 2005).

كما ساعد اغتيال القيادات في حماس وخصوصاً اغتيال القائد محمود المبحوح على يد الموساد الإسرائيلي توتراً في العلاقات الإسرائيلية والبريطانية والأوروبية، حيث قامت إسرائيل بتزوير جوازات سفر أوروبية ومنها بريطانية للدخول إلى دبي والقيام بعملية الاغتيال، إلا أن حالة الفصام التي تعترى الدول الأوروبية في القول والفعل تحول دون قيام أي توتر بحجم كبير مع إسرائيل، وبالتالي لا يغير ذلك من المواقف تجاه القضية الفلسطينية.

ويبقى الكيان الإسرائيلي دائماً حريص على توطيد العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع كافة الدول وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا وإفريقيا، ودول شرق آسيا، واليابان ودول أوروبية من خلال عمل التسهيلات التجارية والاستثمار؛ وذلك لكسب التأييد الدبلوماسي والمواقف السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، في حين بقاء الدول العربية أسيرة الولايات المتحدة الأمريكية والدعم الاقتصادي والتجاري، وبقائها بعيدة عن تدعيم العلاقات الدولية الأخرى (سعد الدين، 2011).

نتائج الدراسة

افضى البحث فيما تقدم من فصول الدراسة وبنودها إلى عدد من النتائج بالاعتماد على فحص الفرضيات والتحقق منها، من خلال الرصد لسجلات المشكلة البحثية وتمثلاتها على الأرض وإجابة تساؤلاتها، وفيما يلي ابرز النتائج:

ثبتت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والخاصة بان كلما تطورت العلاقات الروسية - الإسرائيلية كان ذلك على حساب حقوق الفلسطينيين، وذلك بملاحظة أن روسيا لم تكن جادة بما يكفي لدفع خيار " حل الدولتين"، فلم يكن هناك أي وقائع حقيقية تعملها روسيا لإنجاز ذلك، على الأرض أو في واقع التصويت في اطار الأمم المتحدة، أو بتلك المرتبطة بالعلاقات مع الفلسطينيين، إضافة إلى التفاهات الضمنية أو المعلنة حول مثل هذا الموقف " الرخو" الذي فيه مجارة للمنهج الدولي والأمريكي العام، أو نتيجة للضغوط الداخلية للوبي الصهيوني.

يدفع الواقع الإسرائيلي الداخلي نحو رفض أي حلول حقيقية، بل يتجه الأجماع الصهيوني إلى اليمين المتطرف والذي ينتهي اليوم إلى رفض " حل الدولتين" بشكل أساسي وهذا يؤكد باخر قرارات الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) الذي صادق على (القانون الأساس) والخاص بيهودية الدولة، وعدم الاعتراف باي هوية أو قومية أخرى وخاصة الهوية.

كان للتحويلات التي شهدتها وتشهدها المنطقة العربية والشرق الأوسطية والمتمثلة بالحركة الثورية العربية منذ 2011م، نتيجة للتدخلات الدولية، وتدهور العلاقات العربية-العربية وتصدي منظومة الأمن القومي العربي، الأثر البالغ في تسارع التصرفات الصهيونية نحو المزيد من الاستيطان وضم الأرض والحروب المتعددة على الفلسطينيين واستصدار المزيد من القرارات أو الحيلولة دون انتهاء الأمر الذي دفع بالرفض المطلق لأي حلول جادة للقضية الفلسطينية وهذا ما دفع بالقوى الكبرى ومنها روسيا لاتخاذ مواقف جادة، لا تتعدى التصريحات الهادفة لامتصاص القلق والاحتجاج ضد تصرفاتها في المنطقة.

لم يكن مفاجئاً أن ترفض إسرائيل أي حلول بل ونسف المبادرات المتتالية لحل القضية الفلسطينية في ظل تسارع وتهافت بعض الدول العربية لتطوير وإعلان علاقات مع العرب، خاصة السعودية والدول الخليجية، والتي كان آخر طبعاتها ما يعرف بـ " صفقة القرن " الهادفة في مداها الأخير إلى استقرار تلك النظم على حساب القضية الفلسطينية، مضافة تلك العلاقات إلى العلاقات التاريخية الطبيعية بين كل من مصر والأردن وإسرائيل.

أدى الواقع الفلسطيني وما يعانيه من انقسام وتعثر لمحاولات المصالحة إلى أضعاف الطرف الفلسطيني على أرض المواجهة في ظل وجود معسكرين فلسطينيين كبيرين، المعسكر الذي تفوده السلطة الفلسطينية في التسويات والتنسيق الأمني "إسرائيل" والمعسكر المتمثل بمعسكر المقاومة والذي تطوقه السلطة الفلسطينية والعرب، إلى جوار الحصار الإسرائيلي واتهام منظماته الأصلية بالإرهاب " حماس " و " الجهاد " وسائر المنظمات الراضية للتطبيع مع " إسرائيل "

كان للقرار الأمريكي الذي اتخذته الرئيس " دونالد ترامب " والخاص بنقل السفارة الإسرائيلية الأثر الكبير لتدمير ما تبقى من فرص لحل المشكلة الفلسطينية، ذلك القرار الذي تمثل بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها " عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل "، والذي يتهدد محور الصراع الأبرز وهو المقدسات الإسلامية والمسيحية بالخطر الكبير، كنواتج لتقاطعات الأبعاد الدينية مع سائر الأبعاد المتصارعة والمؤثرة والمتداخلة بما فيها روسيا، رغم إيجابية الموقف الروسي والتصويتي لصالح حصول فلسطين على مقعد دولة مراقب' وأعلنت كذلك عدم نيتها نقل سفارتها إلى القدس.

تشعر روسيا في تطوير علاقاتها في العالم ككل، وفي الشرق الأوسط لوضع موطن قدم لها أمام الغرب والولايات المتحدة، وذلك لتعيد هيبتها وقوتها في العالم كدولة كبرى لها كلمتها ونفوذها وقدراتها، تسعى روسيا في سياستها إلى النهوض بمجتمعها وكيانها على جميع الأصعدة بغض النظر عن الطريقة، والأهم من ذلك إحراز تقدم يعيد لها هيبتها وما كانت عليه في الزمن الماضي ويتم ذلك حسب ما يلاحظ على سياستها من خلال الشراكة الاقتصادية والتعاون التجاري وبيع الأسلحة في العالم.

الخاتمة

مما نلاحظه على أرض الواقع الفلسطيني الإسرائيلي نلاحظ أن " حل الدولتين " هو أمر زائل لا محالة، وأن أمر تطبيقه واقعياً هو أمر صعب جداً من خلال ما نلاحظه من ممارسات إسرائيلية على الأرض، ومما نلاحظه من التفكير الصهيوني القائم على الأرض الممتدة والمطاطة، حيث وحسب ما نلاحظ من عدوان بالسلح والقوة وتهجير المواطنين ونقلهم من مكان إلى آخر، وهدم للبيوت، هو أمر يجعل الناظرين يشعرون بأن إسرائيل تسعى إلى نقل الفلسطينيين ككل إلى خارج فلسطين التاريخية جميعها، بالإضافة إلى أن الواقع السياسي لإسرائيل ونفوذها وعلاقاتها الاقتصادية والعسكرية مقابل الضعف الفلسطيني والعربي ككل ساهم بشكل كبير على تصوير إسرائيل على أنها شعبها يستحق الحياة وله كينونته وحقوقه في الحياة على حساب الفلسطينيين الذين فقدوا حقهم وقدرتهم على البقاء في وجه العالم كله الذي يساند إسرائيل من وراء ستار، ويدعم السلطة الفلسطينية ظاهرياً ويدفع الشعب الفلسطيني بكل طاقته ووسائله للخروج من الأرض بطرق الجذب الاقتصادي وبشكل مطاطي، حتى يخرجوا من بلادهم، ولا نعلم ما هو السيناريو بعد ذلك.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

إسماعيل، عباس.(2008). عنصرية إسرائيل.. فلسطينيو48 نموذجا، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

نعمة، كاظم هاشم،(2016) ، لروسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر.

العامري، صلاح عبود،(2012)، تاريخ افغانستان وتطورها السياسي، ط1، العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

باون، كولون وموني، بيتر(1995). من الحرب الباردة حتى الوفاق، ترجمة وتحقيق: صادق عودة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

حامد، رؤوف وسالم، لطيفة وعرب، محمد،1997. حرب السويس بعد اربعين عام، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

حسين، غازي،2003، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

الخرجي، تامر، 2004، النظام السياسي الحديث والسياسة العامة - دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة المصادر، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

ذياب، نصري،2010 الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع.

سعد الدين، نادية، 2011، حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين “ حل الدولتين” ويهودية الدولة، مركز لزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

الشيخ، نورهان، 2012، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عاطف، معتمد، 2009، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي - ازمه الفترة الانتقالية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.

عبدالله، إيناس، 2015، الحرب الباردة- دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفييتية، أشوربنيبال للكتب، بغداد.

العجلوني، محمد، 2010، قبول الآخر في اليهودية (حقيقة أم سراب)، وزارة الثقافة، مطبعة اروى، عمان. فاسيليف، اليكسي، (د ت) روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البرجماتية، مراجعة حمدي عبد الحافظ، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر والأعلام، المركز العربي للصحافة والنشر والأعلام، القاهرة.

محمود، أمين، 2013، الاتحاد السوفييتي وتأسيس دولة إسرائيل، ط1، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة.

مديرية المعلومات، 2014 جمهورية القرم، سلسلة البحث الراجع، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق (ط1)

نوفل، احمد، 2012، حق عودة اللاجئين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان

ثانياً: الدوريات:

جوارنة، أحمد. (2014). أفغانستان وحلف شمال الأطلسي، النموذج الآخر للإمبراطوريات المهزومة، صحيفة السوسنة الإلكترونية الأردنية.

حامد، رؤوف وسالم، لطيفة وعرب، محمد. (1997). حرب السويس بعد أربعين عاماً، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.

حسين، غازي. (2003). الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

الحيالي، نزار اسماعيل، ياسين، عمار حميد (2013) قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، دراسات دولية، بغداد.

الخرجي، تامر. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة - دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة المصادر، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

دياب، سهيل، (2015)، مناهج البحث العلمي، ط1، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

دياب، نصري. (2010). الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، ط1، الجندارية للنشر والتوزيع.

رمان، سمير. (2017). العلاقات الروسية الإسرائيلية، قطر، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

سعد الدين، نادية. (2011). حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين " حل الدولتين" ويهودية الدولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

سلامة، معتز، 2017. ايران والامن القومي العربي 1979-2017م، افاق عربية، العدد الاول.

السيد، حامد محمود، (2000)، روسيا والدولة الفلسطينية المنتظرة: رؤية مستقبلية، مجلة صامد الاقتصادي، ع(121).

الشوبكي، بلال. (2006). السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، ع(34).

الشيخ، نورهان، 2009. سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة

الشيخ، نورهان. (1989). صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عاطف، معتمد. (2009). استعادة روسيا مكانة القطب الدولي - أزمة الفترة الانتقالية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت.

عبد الحافظ، احمد، (2013)، الحرب على الشيشان، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة

عبد الله، إيناس. (2015). الحرب الباردة - دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية السوفيتية، آشوربنيال للكتاب، بغداد.

العجلوني، محمد. (2010). قبول الآخر في اليهودية (حقيقة أم سراب)، وزارة الثقافة، مطبعة أروى، عمان.

العربي، غسان. (2008). عودة روسيا إلى الشرق الأوسط ودخول إسرائيل على خط العلاقات العربية الروسية، مجلة شؤون مشرقية، ع(1)، بغداد.

فاسيلييف، إيكسي. (بدون). روسيا في الشرق الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البراجماتية، مراجعة حمدي عبد الحافظ، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر والإعلام، المركز العربي للصحافة والنشر والإعلام، القاهرة.

قريع، أحمد. (2012). " حل الدولتين " بين الفشل والتفشل، الحياة الجديدة، محليات، ع(588)، ص7.

الكفارنة، احمد عارف، 2009م، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، جراسات دولية، العدد: 42، بغداد.

كرباج، يوسف. (2005). الرهان الديمغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد16، ع(63).

لينا، قطان. (1991). موسكو والشرق الأوسط- السياسة السوفييتية منذ حرب أفغانستان، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد2، ع(8).

محمد، وليد حسن. (2013). العلاقات الروسية - الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام، مجلة دراسات دولية، ع(47)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد.

محمود، أمين.(2013). الاتحاد السوفييتي وتأسيس دولة إسرائيل، ط1، دار عين للدراسات والبحوث
الانسانية والاجتماعية، القاهرة.

مدني، مايسه محمد، 2014م.التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة
افريقيا العالمية، العدد الرابع،

المغازي، أحمد. (2014). العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي - دراسة إحصائية
إستشرافية، مجلة رؤى استراتيجية،ع(1).

نوفل، أحمد.(2012). حق عودة اللاجئين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

أسمر، أماني. (2011). العلاقات الفلسطينية- الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأثرها على عملية السلام، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة بير زيت.

دبابنة، تراش. (2002). السياسة الخارجية الروسية، تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

سمهدانة، عزالدين. (2012). الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط- دراسة حالة القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.

عباسي، عادل. (2007). السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فرصها وقيودها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر.

قاسم، عايش. (2013)، الصراع الديمغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

الكعير، هاني فهد. الفكر السياسي الصهيوني واثرة على الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة السلام 1991-2013، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

رابعاً: المؤتمرات والندوات:

عبد الله، عبد الخالق. (1989). العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عطوان، خضر. (2010). الرؤيا الأخلاقية الغربية لقضايا النظام العربي- الصراع العربي- الإسرائيلي نموذجاً، مركز الدراسات القانونية والسياسية، بغداد.

الفريق الفلسطيني للدراسة الاستراتيجية. (2008). الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي، مجموعة أكسفورد للأبحاث، لندن.

فرينتز، إيرمان. (1997). "روسيا" التقييم الاستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة. (2005). " حل الدولتين"، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة، هولندا.

<http://falsharq.com/2>

<http://stocksexperts.net/showthread.php?t=104312>

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382860>

<http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/15308211>

<http://www.aljazeera.net>

<http://www.aljazeera.net>

<http://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/10/23>

<http://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/12/12>

https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKCN1220

<https://arabi21.com/story/905871>

<https://goo.gl/FJTrAQ>

<https://goo.gl/GqVvoP> .

<https://www.newsyan.net/ar/content/>

<https://www.noonpost.org/>

<https://www.noonpost.org/content/14557>

- البغدادي، علي. (2016). روسيا بوتين تعيد تعريف نفسها، عربي21، متاحة على الموقع الالكتروني:
- التلاوي، أحمد. (2016). العلاقات المصرية الروسية وانقلاب خريطة التحالفات شرق أوسطية، نون بوست، متاح على الموقع الالكتروني:
- حمام، مي. (2017). العلاقات الروسية الاسرائيلية في عهد بوتين في الفترة من (200- 2016)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية.
- الحمد، سمر. (2015). تاريخ العلاقات الروسية السورية، مقالات، نون بوست، متاح على الموقع الالكتروني:
- رابيد، الصحافة الإسرائيلية. (2016). اتصالات اسرائيلية إسرائيلية لتعزيز التنسيق الأمني بسوريا. متاح على الجزيرة نت :
- رويين، بارنيت. (2016). الغزو الروسي لأفغانستان ونشوء الإرهاب- دروس وعبر-، موقع السوري الجديد، متاح على الموقع الالكتروني:
- رويترز، مقالات. (2016) بوتين يحاول في سوريا استعادة مجد الاتحاد السوفييتي، بتصرف، متاح على الموقع الالكتروني:
- السعدني، علي (2013). العلاقات المصرية الروسية، الحوار المتمدن، ع(4249)، متاح على الموقع الالكتروني:
- الشيخ، نورهان. (2017). المد والجزر في العلاقات الروسية الاسرائيلية، مجلة الشروق، متاح على الموقع الالكتروني:
- شيلو (2016)، علاقات روسيا وإسرائيل وصلت مرحلة غير مسبوقة، موقع الجزيرة على الانترنت. متاح على:

الصلح، رغيد.(2016). العلاقات الروسية- الإسرائيلية إلى أين؟، جريدة الحياة، متاح على الموقع الالكتروني:

العلاقات الروسية - الاسرائيلية تحولات وتناقضات، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الموقع الالكتروني::

عيروط، مصطفى.(2015). قراءات في ذكرى قرار تقسيم فلسطين.. موقف الاتحاد السوفييتي، شبكة خبراء الأسم.

القصبي، عبد القفار راشد، 2004م، مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الاداب، القاهرة

محمود، أمين.(2012). قراءات في دلالات الموقف السوفيياتي من التقسيم. وجهات نظر الجزيرة، قطر.

محمود، يوسف.(2017). الدور السوفييتي في تأسيس إسرائيل، جريدة الرأي، تاريخ النشر: 24-11-2017.

نعناع، عبد القادر. (2014). أطر العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها في الأمن القومي العربي، مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، متاح على الموقع الالكتروني:

وكالات، (2018). " حل الدولتين " .. حدود ما قبل الهزيمة، منشورات الجزيرة، متاح على الموقع الإلكتروني.